

2005م - 2025م



**الاجتماع الأول
للجنة التوجيهية لإستراتيجية
التنمية الزراعية العربية المستدامة
للعقدين (2005 م - 2025م)**



الخرطوم - جمهورية السودان
12 - 13 أغسطس 2015م



الاجتماع الأول للجنة التوجيهية
لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة
للعقدين (2005 - 2025)

الخرطوم - جمهورية السودان

12 - 13 أغسطس 2015م

تقديم:

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) بمقرها الرئيسي بالخرطوم خلال يومي 27-28 شوال 1436هـ الموافق 12/13/8/2015م، وذلك لتسليط الضوء على ما تحقق من إنجازات في الدول العربية في إطار برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005- 2025) بالدول العربية.

استعرض المجتمعون برامج الإستراتيجية، ومقترحات الدول العربية والمنظمة حول مؤشرات قياس تنفيذ برامجها على المستويات القطرية بالوطن العربي، هذا بجانب تقديم أوراق عمل قطرية حول تنفيذ الدول العربية لبرامج الإستراتيجية وقد خرج الاجتماع بتوصيات مهمة فيما يتصل بمتابعة تنفيذ برامج الإستراتيجية بالدول العربية، والمجالات ذات الأولوية التي يجب توجيه الجهود التنموية على المستويين القطري والقومي نحوها، علاوة على التوصيات بشأن مؤشرات قياس تنفيذ برامج الإستراتيجية والتي كلف الاجتماع المنظمة بشأنها على أن تقوم بإعداد مقترح بمؤشرات قياس الإستراتيجية مبني على أهداف كافة برامج الإستراتيجية الفرعية في ضوء النقاش الذي دار حولها أثناء الاجتماع.

وتنتهز المنظمة هذه السانحة لتتقدم بجزيل الشكر والتقدير للمسؤولين وممثلي الدول الذين شاركوا في هذا الاجتماع وإلى كل من ساهم في نجاح فعالياته من منتسبي المنظمة وضباط اتصالها بالدول العربية أملين أن تسهم توصياته في تعزيز مسارات التنمية الزراعية في الوطن العربي.

والله ولي التوفيق


الدكتور طارق بن موسى الزدجالي
المدير العام

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	التقديم
ب	المحتويات
1	التقرير الختامي
	فعاليات اليوم الأول:
2	- جلسة العمل الأولى
2	- جلسة العمل الثانية
	فعاليات اليوم الثاني:
2	- جلسة العمل الثالثة
2	- جلسة العمل الرابعة
3	- الجلسة الختامية
3	- التوصيات
4	أوراق أعمال الاجتماع :

التقرير الختامي للاجتماع الأول للجنة التوجيهية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025)

خلفية:

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمقرها في الخرطوم خلال الفترة (27-28 شوال الموافق 12/13/8/2015م الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025)، ضمن أنشطة خطة عملها لعام 2015م وفي إطار برنامجها القومي لمتابعة تنفيذ برامج الإستراتيجية.

خاطب معالي الدكتور/ طارق بن موسي الزدجالي - المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الحضور في افتتاح فعاليات اللقاء الذي عقد في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم 12/8/2015م مخاطبا السادة الحضور من الدول العربية المشاركة وهم: م. عبدا لله بن راشد الهزاني أخصائي زراعي المملكة العربية السعودية. م/ ألكار عبد الجابر عابدين - مدير إدارة قسم التكتلات - إدارة المنظمات الدولية والإقليمية بوزارة الزراعة جمهورية السودان. م. إبراهيم بن يعقوب بن ناصر النعماني مدير التخطيط والدراسات وزارة الزراعة بسلطنة عمان سعادة المهندس/ عبد الله لحلو وكييل وزارة الزراعة، دولة فلسطين. الأستاذ/ مسعود جار الله المري دولة قطر. م. خالد عبد الراضي رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة بجمهورية مصر العربية. م. هشام بمكي مكلف بملفات التعاون، وضابط اتصال المنظمة بوزارة الفلاحة والصيد البحري بالمملكة المغربية.

وقد عقد اللقاء بهدف:

- الوقوف على الإنجازات المتحققة في مختلف برامج الإستراتيجية بالدول العربية.
- التعرف على المشاكل والمحددات التي تحد من تنفيذ برامج الإستراتيجية بالدول العربية.
- الاتفاق على آلية أكثر فعالية للتنسيق والتعاون في متابعة وتقييم تنفيذ الدول العربية لبرامج الإستراتيجية.
- تحديد البرامج والمشروعات ذات الأولوية في تنفيذ برامج الإستراتيجية.
- الاتفاق على مؤشرات قياس أداء الإستراتيجية وطرق ومصادر جمع بياناتها

سير عمل الجلسات:

- اشتمل اللقاء على أربع جلسات عمل تم فيها استعراض ومناقشة عشر من أوراق العمل منها سبع ورقات حول أهم إنجازات تنفيذ برامج الإستراتيجية بدول: المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية. بالإضافة إلى عرض

تقديمي لثلاث أوراق عمل مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول إستراتيجية التنمية الزراعية للعقدين (2005 - 2025) وأهدافها ومكوناتها ومتطلباتها ، وعرض تقديمي للمخص تنفيذ برامج الإستراتيجية بالدول العربية ، فضلا عن ورقة عمل حول مؤشرات قياس تنفيذ برامج الإستراتيجية. وكانت تفاصيل الاجتماع كما يلي:

جلسة العمل الأولى :

ترأس هذه الجلسة معالي الدكتور طارق بن موسى الزدجالي - المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وقدمت فيها أوراق العمل التالية :

1. عرض تقديمي حول إستراتيجية التنمية الزراعية للعقدين القادمين وأهدافها ومكوناتها ومتطلباتها/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
2. ورقة عمل حول تنفيذ برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) بدولة فلسطين - قدمها سعادة المهندس / عبد الله لحلوح .
3. ورقة عمل حول تنفيذ برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) بالمملكة العربية السعودية - قدمها المهندس / عبد الله بن راشد الهزاني .

جلسة العمل الثانية:

ترأسها سعادة المهندس / عبد الله لحلوح، وقدم فيها م. إبراهيم بن يعقوب بن ناصر النعماني ورقة عمل حول : تنفيذ برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) في سلطنة عمان.

جلسة العمل الثالثة :

ترأس هذه الجلسة المهندس / عبد الله بن راشد الهزاني وقدم فيها أوراق العمل التالية :

1. ورقة عمل حول تنفيذ برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) بجمهورية مصر العربية - قدمها سعادة المهندس / خالد عبد الراضي.
2. ورقة عمل حول تنفيذ برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) قدمها المهندس هشام بمكي.

جلسة العمل الرابعة:

ترأس هذه الجلسة معالي الدكتور طارق بن موسى الزدجالي وقدمت فيها أوراق العمل التالية :

1. ورقة عمل حول تنفيذ برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) بدولة قطر - قدمها الأستاذ / مسعود جار الله المري .

2. ورقة عمل حول تنفيذ برامج لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) بدولة السودان - قدمتها م/ ألكار عبد الجابر عابدين .
3. ورقة عمل حول ملخص تنفيذ برامج الإستراتيجية بالدول العربية/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
4. ورقة عمل حول مؤشرات قياس تنفيذ برامج الإستراتيجية / المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الجلسة الختامية:

ترأس هذه الجلسة معالي الدكتور /طارق بن موسى الزدجالي وتم فيها استعراض مناقشة مؤشرات قياس تنفيذ البرامج الرئيسية للإستراتيجية، وبمشاركة جميع الحاضرين من أعضاء اللجنة التوجيهية والخبراء بالمنظمة.

توصيات اللقاء:

بعد النقاش والمداوات اتفق المجتمعون على التوصيات التالية :

1. إعداد التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية بالدول العربية متضمنة مؤشرات قياس تنفيذ تلك البرامج .
2. أوصى الحاضرون بالإجماع على قيام المنظمة بإعداد مسودة بمؤشرات قياس تنفيذ برامج الإستراتيجية الرئيسية والفرعية وإرسالها لأعضاء اللجنة التوجيهية الحاضرين لمراجعتها تمهيدا لمناقشتها في الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية .

أوراق أعمال الاجتماع :

**المنظمة العربية للتنمية الزراعية: إستراتيجية التنمية الزراعية العربية
المستدامة للعقدين (2005 - 2025)**

قرار قمة الجزائر عام 2005، بتكليف الجمعية العامة للمنظمة بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة

التوجهات الرئيسية للإستراتيجية:

- ❖ تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.
- ❖ تحقيق التكامل الزراعي العربي.
- ❖ الوفاء بالاحتياجات من السلع الزراعية الغذائية.
- ❖ وضع الآليات اللازمة للتنفيذ.

قرار قمة الرياض عام (2007):

- ❖ الموافقة على إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة.
- ❖ اعتبار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

رؤية الإستراتيجية:

- ❖ الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي للمواطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي.

أهداف الإستراتيجية:

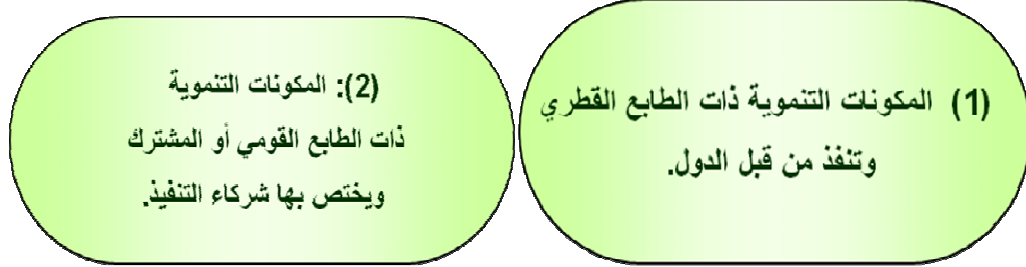
- ❖ انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية.
- ❖ الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة.
- ❖ زيادة القدرة على توفير الغذاء الأمن للسكان.
- ❖ تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية.
- ❖ تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

البرامج الرئيسية :

- 1- البرنامج الرئيسي لتطوير تقنيات الزراعة العربية
- 2- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة
- 3- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
- 4- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.
- 5- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- 6- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
- 7- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية.

التوزيع القطري والقومي للمكونات التنموية في البرامج :

- ❖ تضم البرامج الرئيسية 34 برنامجا فرعيا تشتمل على 114 مكونا تنمويا.
- ❖ تقسم المكونات التنموية إلى مجموعتين:



المكونات التنموية القطرية :

- ❖ البرنامج الرئيسي الأول : تطوير تقانات الزراعة العربية: (20 مكونا منها):
 - تحسين كفاءة نظم الري.
 - تحسين السلالات الحيوانية.
 - نشر وتبني زراعة الأصناف النباتية الممتازة.
 - تطوير تقانات المعاملات التسميدية.
 - تطوير تقانات إعداد الأرض للزراعة .
- ❖ البرنامج الرئيسي الثاني: تشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي : (مكونان):
 - تطوير البنى التحتية في مناطق الاستثمار الرئيسية.
 - زيادة فعالية مؤسسات الاستثمار الزراعية القطرية.
- ❖ البرنامج الرئيسي الثالث: تعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية: (4 مكونات):
 - تحسين البنية التسويقية.
 - تدعيم الخدمات التسويقية لصغار المنتجين.
 - ربط صغار المنتجين بالسوق.
 - التشريعات والقوانين اللازمة للمواءمة مع المتغيرات العالمية.
- ❖ البرنامج الرئيسي الرابع: تهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية: (4 مكونات):
 - سياسات إعادة تأهيل البنية التحتية البحثية.
 - اختبار وأقلمة التقانات المنقولة.
 - متابعة وتقييم البرامج البحثية الزراعية العربية.
 - السياسات المحددة لدور القطاع الخاص في بناء المخزونات الإستراتيجية.
- ❖ البرنامج الرئيسي الخامس: بناء القدرات البشرية والمؤسسية: (5 مكونات):
 - دراسة الطلب على الكوادر الزراعية المختصة.
 - التدريب المهني في المجالات الزراعية.
 - إعداد المرشدين الزراعيين المختصين.
 - تحسين أداء المؤسسات الزراعية.
 - تطوير وسائل الاتصال وأساليب الإرشاد الزراعي.

- ❖ البرنامج الرئيسي السادس: المساهمة في ازدهار الريف: (6) مكونات:
 - بحوث ودراسات الحد من الفقر.
 - تحسين أوضاع المرأة الريفية.
 - دعم المرأة المعيلة.
 - تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة.
 - الإقراض الريفي الصغير والمتناهي الصغر.
 - التصنيع الزراعي الغذائي.
- ❖ البرنامج الرئيسي السابع: تطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية: (7) مكونات:
 - تقانات تثبيت الكثبان الرملية.
 - بنوك الجينات الوراثية.
 - المحميات الطبيعية وحماية الحياة البرية.
 - التكامل المؤسسي في إدارة المياه.
 - تنظيم الرعي.
 - الخدمات الإرشادية والبيطرية والتسويقية في المناطق الرعوية.
 - إدارة موارد الغابات والمحميات الطبيعية.
 - حصاد المياه وتحلية المياه ومعالجة المياه.
 - استنباط الأصناف النباتية والحيوانية عالية الإنتاج.
 - زيادة فاعلية مؤسسات الاستثمار الزراعي.
 - الحد من مخاطر الاستثمار الزراعي.
 - تحديد مواصفات موحدة للسلع الزراعية.
 - تشريعات حقوق الملكية الفكرية.

أولويات العمل الزراعي المشترك :

- 1- المكونات المعززة لمسارات التكامل الاقتصادي :
يتمحور معظمها في تنسيق السياسات الزراعية.
- 2- المكونات ذات الفعالية التنموية.
تضم المكونات التالية: تطوير تقانات حصاد المياه، والأصناف النباتية والهندسة الوراثية، والاستزراع السمكي.
- 3- المكونات الداعمة للأداء المؤسسي:
 - تضم (11) مكونا منها: متابعة وتحليل وتقييم السياسات الزراعية، بناء قواعد المعلومات الزراعية، تحديد فرص الاستثمار، والترويج للاستثمار الزراعي، وتسجيل الأصناف وحماية حقوق الملكية الفكرية العربية.

آلية التنفيذ:

- البرامج والمكونات التنموية القطرية:
- تقوم الأجهزة الوطنية المعنية بإدراجها في خططها وبرامجها التنموية، وفي إطار إستراتيجياتها الوطنية.
- يتم الإعداد والتنفيذ بدعم في من المنظمة والمؤسسات المعنية، بناء على طلب الدول.

البرامج والمكونات المشتركة:

- يتم إدراجها في الخطط والبرامج السنوية ومتوسطة الأجل لمؤسسات العمل العربي المشترك ذات العلاقة، وتتولى مسؤولية تنفيذها كل في مجالها.
- إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات مشتركة من قبل شركاء التنفيذ من مختلف الفئات وفق آلية يتفق عليها

آلية المتابعة والتقييم

- ❖ 3- إنشاء وحدة مختصة في المنظمة العربية للتنمية الزراعية للمتابعة والتقييم.
- ❖ إنشاء وحدات مختصة في وزارات الزراعة والهيئات المعنية بالشؤون الزراعية في الدول العربية للتنسيق مع الأطراف المعنية بغرض المتابعة والتقييم.
- ❖ إعداد تقرير للمتابعة السنوية، كل في مجاله، وبالتعاون والتنسيق مع المنظمة والأمانة العامة للجامعة، للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والقيمة العربية، وذلك اعتباراً من عام 2008.

1- وزارة الزراعة- دولة فلسطين :

إستراتيجية القطاع الزراعي صمود وتنمية 2014 . 2016

القضايا القطاعية ذات الأولوية :

في ضوء الدروس المستفادة ولتعظيم الفائدة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية
أخذين بعين الاعتبار السقف الزمني المحدد 2014-2016 فقد تم التركيز على ست قضايا رئيسية
وهي :

- تحقيق الإدارة الكفوءة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وبشكل خاص في المناطق
المسماة (ج).
- تحسين إنتاجية وتنافسية المحاصيل والسلع الزراعية.
- تطوير وتوفير الخدمات الزراعية المساندة للمزارعين والمزارعات وأصحاب العلاقة الآخرين.
- تطوير قدرات وكفاءة العاملين في الوزارة والمؤسسات الزراعية الأخرى.
- تعزيز صمود وتمسك المزارعين والمزارعات بأراضيهم.
- التعاون المشترك في توجيه التمويل لتنفيذ الإستراتيجية.

رؤية القطاع الزراعي :

زراعة مستدامة ذات جدوى وقادرة على المنافسة محليا وخارجيا والمساهمة بشكل فاعل في تعزيز
الأمن الغذائي وارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه وسيادته على موارده وصولا إلى بناء الدولة.

الأهداف الإستراتيجية :

وبهدف ترجمة رؤية القطاع الزراعي فقد تم تحديد أربعة أهداف إستراتيجية إضافة إلى خمس عشرة
سياسة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي الأول: صمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع
الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين .

• السياسات:

1. تكثيف الجهود لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في المناطق المسماة «ج».
2. إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية.
3. دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصة صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء والبدو.
4. توفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر وإنشاء المختبرات المرجعية الوطنية .

الهدف الإستراتيجي الثاني: الموارد الطبيعية الزراعية مدارة بشكل كفو ومستدام.

• السياسات:

1. تحسين إدارة الطلب والعرض على المياه الزراعية.
2. الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها واستصلاحها والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي
الزراعي.
3. التكيف مع الآثار السلبية للتغير المناخي والكوارث الطبيعية.

الهدف الإستراتيجي الثالث: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة ومساهمتها في الأمن الغذائي .

• السياسات:

1. دعم التحول إلى أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف وتطبيق النظم الحديثة في الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة في التنمية.
2. توجيه الإنتاج الزراعي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والخارجية وتحسين تنافسيته في تلك الأسواق.

الهدف الإستراتيجي الرابع: لدى القطاع الزراعي قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة

• السياسات:

1. تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الزراعية وتطوير أطرها القانونية والتنسيقية.
2. تدريب وتأهيل القوى البشرية العاملة في الزراعة (رجالاً ونساء).
3. تحفيز الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم التميز والإبداع في الزراعة.
4. تحسين خدمات الإرشاد ووقاية النبات والبيطرة والبحث والتسويق الزراعي.
5. تطوير أنظمة الإقراض والتمويل الريفي ودرء المخاطر والتأمين الزراعي.

المؤشرات:

1. زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.2 % في عام 2016 مقارنة بعام 2013.
2. زيادة نسبة الصادرات الزراعية بمقدار 7% في عام 2016 مقارنة بعام 2013.
3. تخفيض نسبة الواردات الزراعية بمقدار 3% في عام 2016 مقارنة بعام 2013.
4. زيادة فرص العمل في القطاع الزراعي بمقدار 12 % سنوياً اعتباراً من عام 2014.
5. زيادة مساهمة القطاع الزراعي في تخفيض نسبة انعدام الأمن الغذائي بمقدار 3% بنهاية عام 2016 مقارنة بعام 2013.
6. زيادة مساحات الأراضي المزروعة بمقدار 13 % بنهاية 2016 مقارنة بنهاية 2013.

برامج القطاع الزراعي:

بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية، فقد تم تحديد ثلاثة برامج هي:

1. برنامج التنمية الزراعية:

- استصلاح وتأهيل الأراضي الزراعية وشق الطرق الزراعية.
- الحصاد المائي وتحسين كفاءة المصادر المائية وأنظمة الري.
- تحسين إنتاج وإنتاجية و تنافسية القطاع الزراعي.
- تخضير وتحريج الأراضي الحكومية وتحسين المراعي وحماية البيئة .

2. برنامج تحسين الخدمات الزراعية:

- تحسين الخدمات المقدمة للمزارعين والمزارعات وأصحاب العلاقة الآخرين في مجال الإرشاد والبيطرة ووقاية النبات والتسويق.
- إنشاء شركة التسويق الزراعي، مؤسسة التمويل والإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.
- تحسين قدرات العاملين في الوزارة والمؤسسات الزراعية.

3. البرنامج الإداري:

- تطوير قدرات وزارة الزراعة الإدارية والمالية والقانونية.

موازنة البرامج (مليون دولار)

المجموع	2016	2015	2014	البرنامج	الرقم
376,100	131,950	128,950	115,200	التنمية الزراعية	1
156,000	29,000	67,000	60,000	تحسين الخدمات الزراعية	2
10,500	3,500	3,500	3,500	البرنامج الإداري	3
542,600	164,450	199,450	178,700	المجموع	

المشروعات المنفذة أو الجاري تنفيذها والتي تتقاطع مع برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 .

البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية: المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها 28 مشروعا بموازنة بلغت 33,594,424 دولار.

معايير قياس البرنامج:

- نسبة الزيادة في إنتاجية المحاصيل الزراعية المختلفة.
- نسبة الزيادة في عدد المواليد وإنتاج الحليب وكميات اللحوم من الأغنام والماعز.
- نسبة التحسن في ربحية و الزيادة في دخل المزارعين والمزارعات المستفيدين.

البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية: المشروعات المنفذة أو الجاري تنفيذها 7 مشاريع بقيمة بلغت 27,027,404 دولار.

معايير قياس البرنامج:

- نسبة الزيادة السنوية في حجم الصادرات الزراعية.
- نسبة التحسن في جودة المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية.

البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية: المشروعات المنفذة أو الجاري تنفيذها 8 مشاريع بقيمة بلغت 9,378,800 دولار.

معايير قياس البرنامج:

- عدد البرامج والأنشطة التدريبية التي تم تنفيذها.
- عدد المشاركين والمشاركات في أنشطة تطوير القوى البشرية.
- عدد المختبرات التي تم توفيرها وكفاءتها.
- نسبة رضا المزارعين والمواطنين على اداء المؤسسات الزراعية.

البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف: المشروعات المنفذة أو الجاري تنفيذها 17 مشروعا بقيمة بلغت 75,203,570 دولار.
معايير قياس البرنامج:

- عدد المستفيدين والمستفيدات من المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.
- عدد المستفيدين والمستفيدات من برامج الإقراض الزراعي.
- حجم القروض المقدمة للمستفيدين.
- نسبة الزيادة في دخل المزارعين.
- إعداد المستفيدين والمستفيدات من صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.
- نسبة التحسن في أوضاع الأمن الغذائي في الريف.

البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية: المشروعات المنفذة أو الجاري تنفيذها 7 مشاريع بقيمة بلغت 7,169,303 دولار.
معايير قياس البرنامج:

- نسبة الزيادة في مساحة الأراضي المستصلحة.
- عدد الأشجار المثمرة والحرجية والنباتات الرعوية التي تمت زراعتها.
- نسبة الزيادة في كمية مياه الري المتوفرة للزراعة.
- نسبة الزيادة في مساحة الأراضي المروية.
- عدد الآبار وشبكات الري التي تم تأهيلها وإنشاؤها.
- عدد وسعة السدود والبرك التي أنشئت.
- كمية المياه غير التقليدية التي تم استعمالها في الزراعة.
- عدد الينابيع والآبار التي تم تأهيلها.

2. وزارة الزراعة - المملكة العربية السعودية:

تم استعراض إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة بالمملكة العربية السعودية وتضمن ذلك استعراض لواقع القطاع الزراعي في المملكة وأهميته حيث بلغ حجم الناتج المحلي الزراعي عام 2014م 39.986 مليار ريال سعودي، يمثل 6.4% من الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية ونحو 4.6% من إجمالي القطاعات الاقتصادية في المملكة، هذا بجانب استعراض الموارد الزراعية في المملكة شاملة الموارد الأرضية والبشرية والرأسمالية وتناول العرض أيضا الاستثمارات في القطاع الزراعي كما هو موضح في الجدول أدناه :

الاستثمارات في القطاع الزراعي خلال خطط التنمية الخمسية للفترة 1995 - 2014م

البيان	الخطة السادسة 1999 - 95م	الخطة السابعة 2000 - 2004م	الخطة الثامنة 2005 - 2009م	الخطة التاسعة 2010 - 2014م
إجمالي الاستثمارات (مليار ريال)	525.2	682.9	1165	1762.7
إجمالي استثمارات القطاع الزراعي (مليار ريال)	23.3	23.5	24.5	22.8
الاستثمارات الزراعية من إجمالي الاستثمارات %	4.4	3.4	2.1	1.3

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط، منجزات الخطة (إصدار 27) ، 2011م، وخطة التنمية التاسعة (2010 - 2014).

وتناول العرض تطور الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في المملكة وسياسات وبرامج الأمن الغذائي في المملكة شاملة دعم الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وتوفير الموارد الغذائية، وتشجيع الاستثمار المحلي في الأنشطة الزراعية في الداخل وتشجيع الاستثمار الزراعي في الخارج.

وقدم العرض أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة بالمملكة حتى عام 2030م كما يلي:

- 1- الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة.
- 2- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل.
- 3- رفع كفاءة القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة.
- 4- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

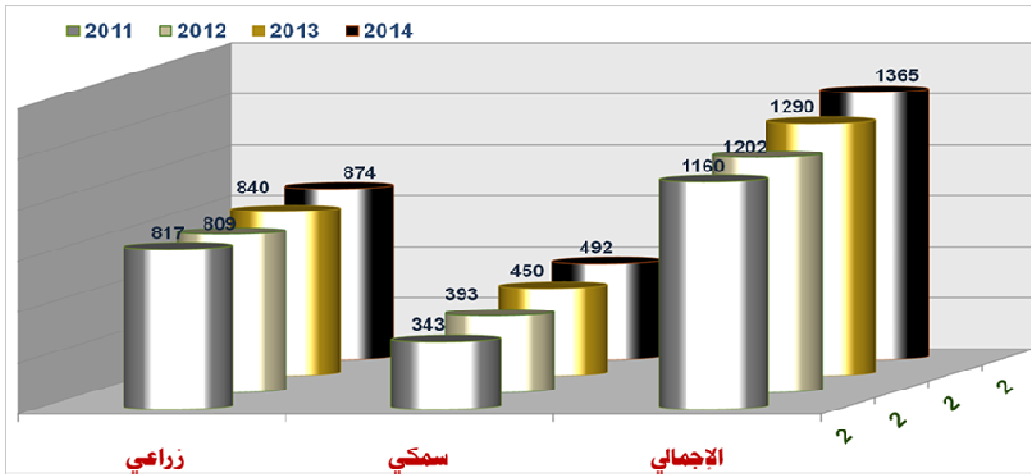
3- وزارة الزراعة والثروة السمكية- سلطنة عمان :

محتويات العرض :

أولاً: المؤشرات الاقتصادية والإحصائية لقطاعي الزراعة والثروة السمكية .
ثانياً: الجهود المنجزة من قبل الحكومة لتنمية القطاع الزراعي والسمكي ولتعزيز منظومة الأمن الغذائي في السلطنة .

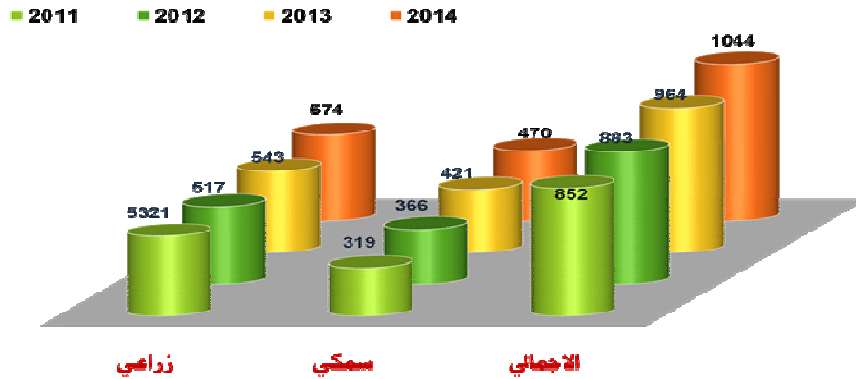
- 1.2 دور وزارة الزراعة والثروة السمكية .
 - 2.2 دور الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي.
 - 3.2 دور الشركة العمانية للاستثمار الغذائي في السلطنة .
- المؤشرات الاقتصادية والإحصائية :

1-1 قيمة الإنتاج الزراعي والسمكي (مليون دولار)



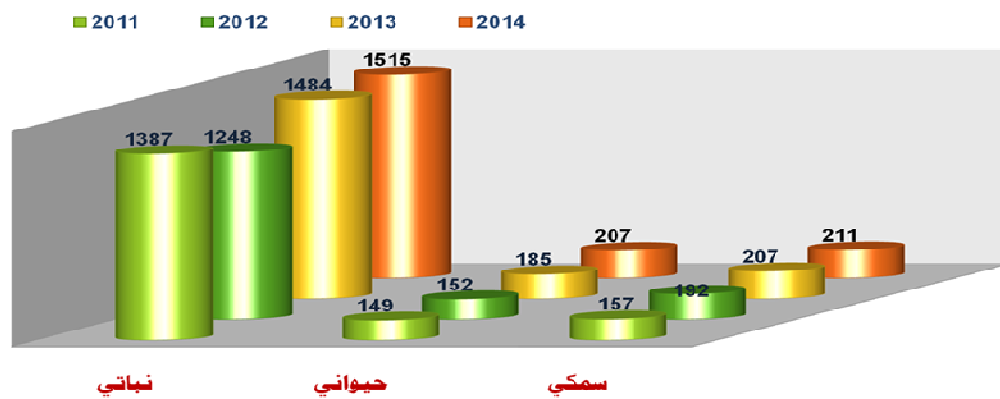
بلغ معدل النمو لعام 2014م للقطاع الزراعي (النباتي والحيواني) 4٪، القطاع السمكي 9.2٪ والإجمالي 5.8٪

2-1 الناتج المحلي (القيمة المضافة) للقطاع الزراعي والسمكي (مليون دولار)



بلغ معدل النمو لعام 2014م للقطاع الزراعي (النباتي والحيواني) 5.7٪، القطاع السمكي 11.7٪ والإجمالي 8.4٪

3-1 حجم الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي (ألف طن)



4-1 أبرز معدلات التضخم خلال شهر يونيو 2015م (مقارنة بشهر مايو 2015م)

0,51٪	معدل التضخم العام للسلطنة
1,81٪	أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية
16,49٪	أسعار الأسماك والأغذية البحرية
0,13٪	أسعار مجموعة الفواكه
5,97	أسعار الخضروات

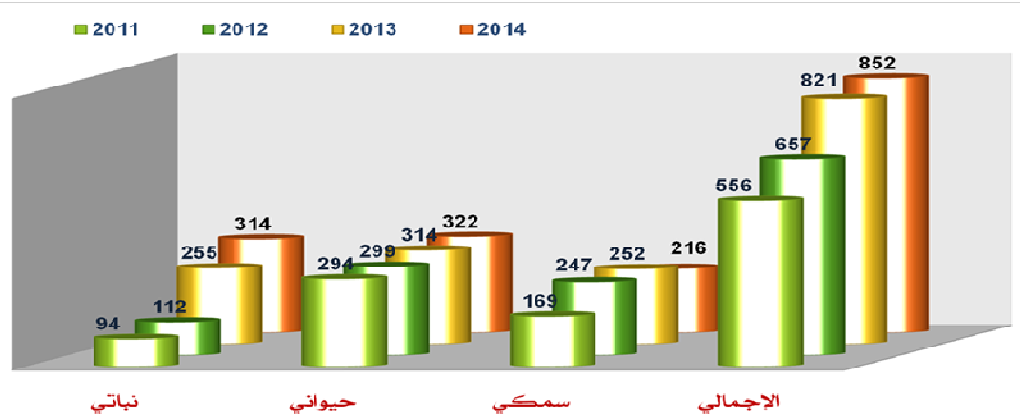
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، تقرير التضخم يونيو 2015م.

5-1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للسلع الغذائية الرئيسية

السلع الغذائية	مايو 2014	مايو 2015	نسبة التغير (مايو/مايو) (15/14)
- الحبوب ومنتجاتها	266	265	-0,74
- اللحوم والدواجن	268	267	-0,11
- الأسماك والأغذية البحرية	280	241	-14,16
- الحليب والجبن والبيض	264	263	-0,24
- الزيوت والدهون	260	261	0,38
- الفواكه	281	280	-0,05
- الخضروات	267	267	0,08

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - المسح الشهري لأسعار المواد الاستهلاكية - يونيو 2015م.

6-1 قيمة الصادرات النباتية والحيوانية والسمكية (مليون دولار)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - التقرير السنوي 2014م.
ملاحظة: بيانات القطاع السمكي - دائرة الإحصاء السمكي - بيانات عام 2014م للنباتي والحيواني تقديرية

7-1 جملة السكان في السلطنة حسب الجنسية

السنوات	عماني	وافد	الإجمالي
2011	2.013	1.282	3.295
2012	2.093	1.530	3.623
2013	2.172	1.683	3.855
مايو 2014	2.333	1.844	4.178
مايو 2015	2.339	1.847	4.186

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - النشرة الإحصائية الشهرية يونيو 2015م

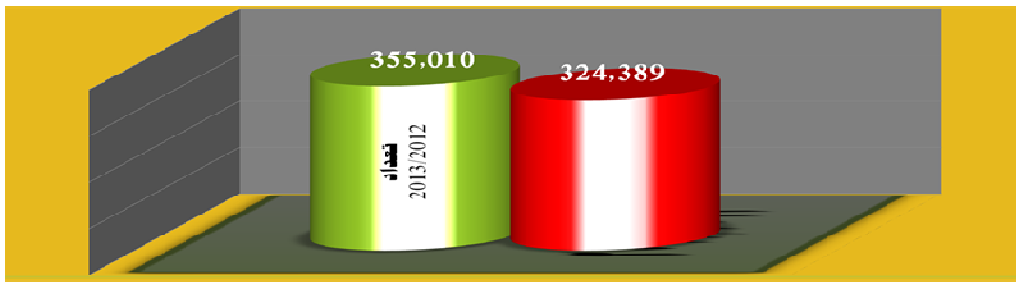
8-1 مساهمة قيمة الإنتاج الزراعي والسمكي في فاتورة الغذاء

السنوات	إجمالي عدد السكان (ألف نسمة)	قيمة الإنتاج الزراعي والسمكي (مليون دولار)	الاستهلاك المحلي من الغذاء (مليون دولار)	نسبة الإنتاج إلى إجمالي الاستهلاك (%)
2012	3623	1200	3555	33,8%
2013	3855	1288	3784	34%
2014	4036	1364	3961	34,4%

المصدر: المركز الوطني للأحصاء والمعلومات - الكتاب الإحصائي السنوي - 2014، الإصدار 2، ملاحظة: بيانات 2014م تقديرية باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي ARIMA.

المساحة الكلية للحيازات الزراعية بالفدان

نسبة التغير	تعداد 2013/2012	تعداد 2005 / 2004
9,1%	355,010	324,389



المساحة المزروعة بالحصائل

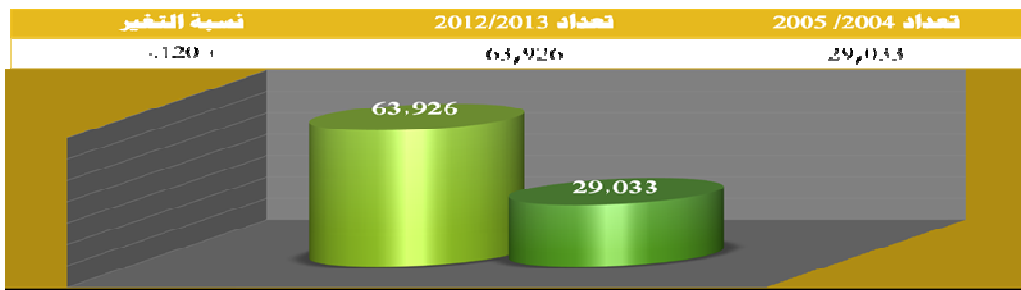
النسبة التغير	تعداد 2013 / 2012	تعداد 2005 / 2004	البند
44%	27,574	12,267	المساحة المزروعة بالخضروات، فدان،
10%	13,402	13,317	المساحة المزروعة بالحصائل العلفية، فدان،
28%	48,750	37,976	المساحة المزروعة بالحصائل العلفية، فدان،



الزراعات المحمية



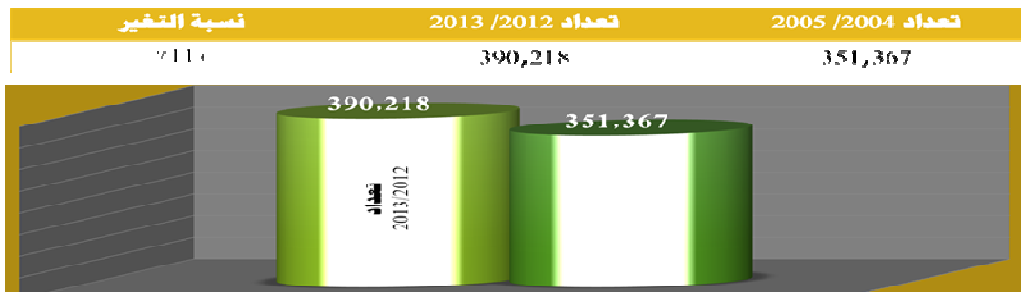
المساحة المزروعة تحت الري الحديث بالقطران



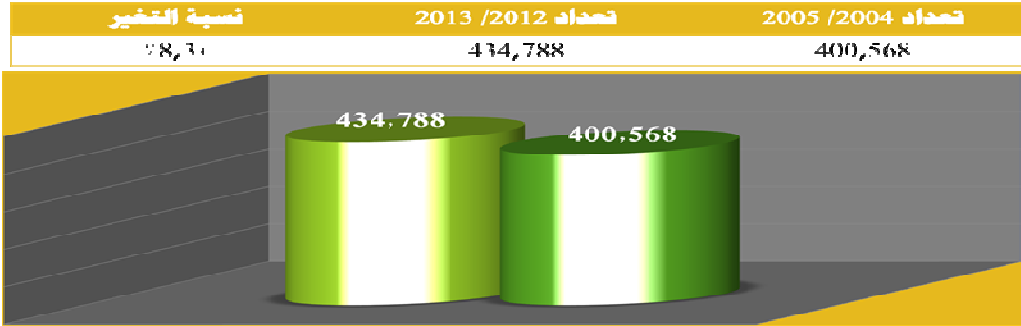
عدد أشجار نخيل التمر



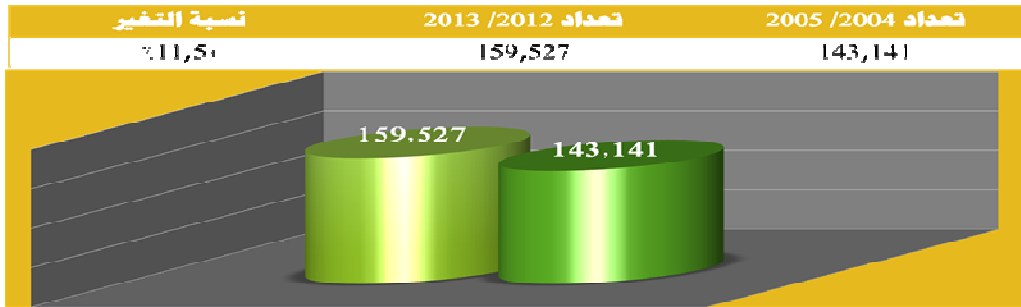
عدد أشجار الليمون



عدد أشجار الأميا (الخانيق)



عدد أشجار الخارجيل



عدد خلايا النحل الحديث

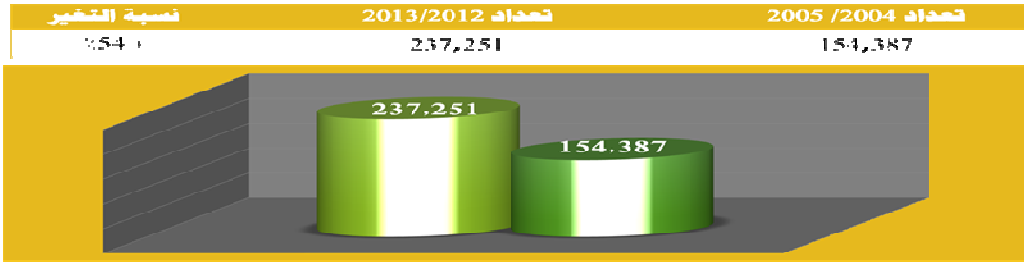


عدد شمر ودا شعير نيا (ر س)

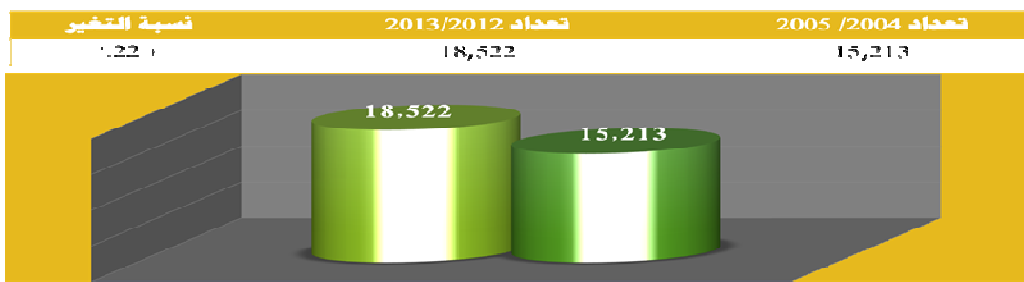
البيان	تعداد (2013/2012)	تعداد (2005/2004)	نسبة التغير
الأبقار	359,507	301,558	719+
الجمال	242,833	117,299	7107+
الماعز	2,085,206	1,557,148	734+
الضأن	548,231	351,066	756+
المجموع	3,235,777	2,327,071	739+

ملاحظة: تشمل الأرقام أعداد الثروة الحيوانية بالعرب التي انخفضت بشكل واسع

عدد العمال الزراعيين العمانيين الدائمين من أسرة الحائز



عدد العمال الزراعيين العمانيين الدائمين من خارج أسرة الحائز



ثانياً: دور الحكومة في تنمية القطاع الزراعي والسمكي وتعزيز منظومة الأمن الغذائي



أهداف إستراتيجية الأمن الغذائي بالسلطنة

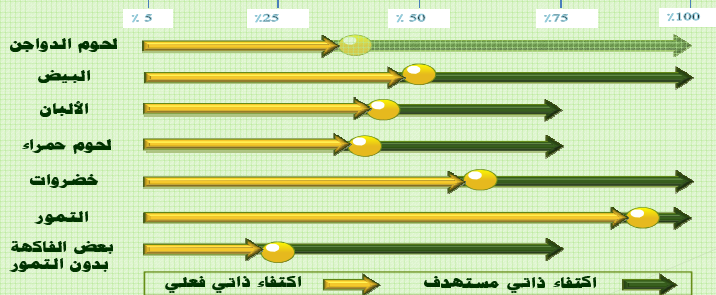
- زيادة الانتاج المحلي من المواد الغذائية من الانتاج الزراعي - النباتي - الحيواني السمكي
- زيادة نسبة المحزون الاستراتيجي من سطح الغذاء الاستراتيجي
- مكتشف دراسات المفضل السكاني للوصول الى بؤسات دقيقه بشأن الطلب على الغذاء
- انشاء نظام لانتذار المبشر برصد وتقييم المغيرات في الانتاج واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية ومونتراب أسعارها
- يسمح التصنيع الغذائي وتدير القطاع الصحي في هذا الجانب
- بوجهه ثقافة الاستهلاك و العرض بوجه عام بما لا يعارض مع حاجة الجسم البشري من المنتجات الصحية المطلوبة
- الاعتراف في الصمام باستثمارات خارجيه في مجال انتاج السلع الغذائية

دور وزارة الزراعة و الثروة السمكية في منظومة الأمن الغذائي

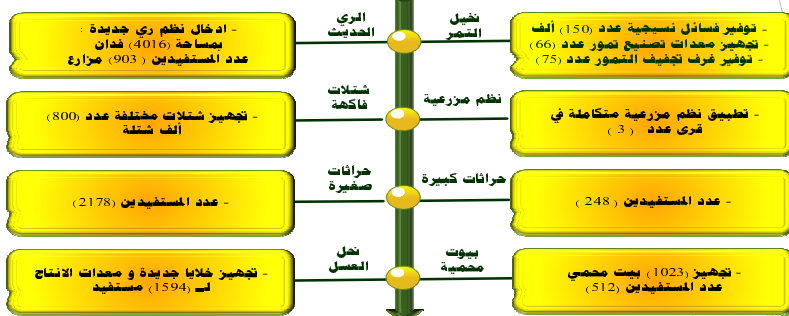


تحقيق معدلات مقدره من الاكتفاء الذاتي للسلع الأساسية
الواعدة ورفع حجم الصادرات

نسب الاكتفاء الذاتي الفعلي والمستهدفة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة 2020م



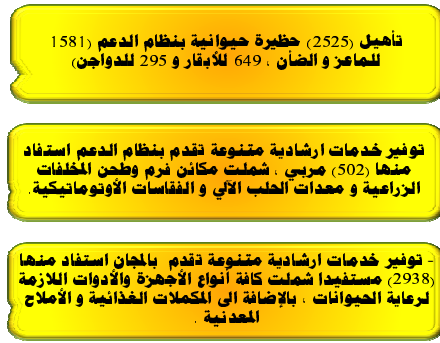
بعض المشاريع المنفذة لتحسين الأداء في الحيازات الزراعية والحيوانية القائمة: الإنتاج النباتي (2011 - 2014)



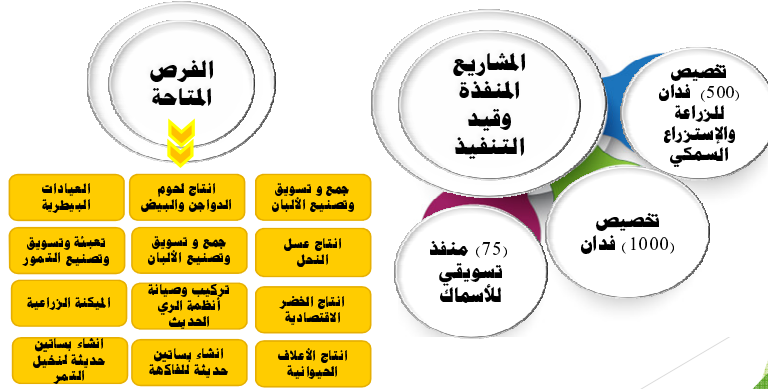
ساهمت هذه المشاريع في تحديث نظم الانتاج القائمة و الارتقاء بالإنتاج الكمي و النوعي



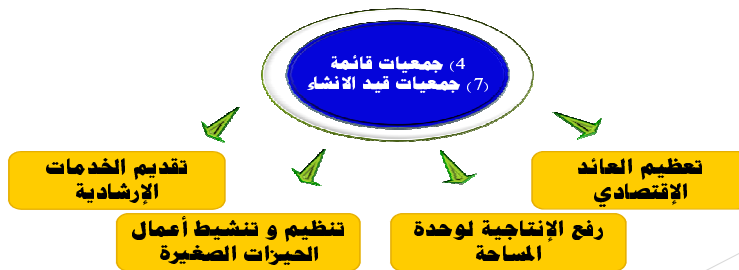
**المشاريع المنفذة لتحسين الأداء في الصيانات الزراعية والحيوانية القائمة:
الإنتاج الحيواني (2011 - 2014)**



**المشاريع الإستثمارية
المشروعات الصغيرة والمتوسطة**



**المشاريع الإستثمارية:
الجمعيات الزراعية والحيوانية**

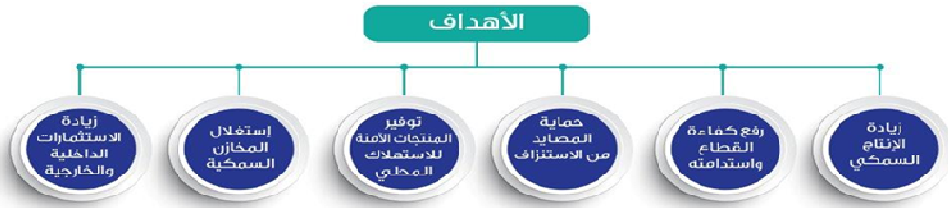


الثروة السمكية



الجهود المنجزة في قطاع الثروة السمكية

١- إستراتيجية قطاع الثروة السمكية (٢٠١٣-٢٠٢٠م)



٢

الثروة السمكية



٣- أهداف الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع الثروة السمكية (٢٠١٣-٢٠٢٠م)



٤

الثروة السمكية



٦-٢ الوضع الحالي لقطاع الاستزراع السمكي



١.



الثروة السمكية



توقيع عقود	الموقع	الإنتاج
حق الانتفاع لتنفيذ مشاريع بالتنسيق مع وزارة الإسكان	جعلان بني بوحسن ولاية شليم وجزر الحلايبات	الروبيان الصفيلج والهامور
لعدد (٣) شركات تجارية	ولاية صور	الهامور

تبلغ تكاليف الإستثمار (١١) مليون ر.ع. ومن المتوقع أن يصل الإنتاج إلى (٧) ألف طن

١٢

الثروة السمكية



طلبات قيد الدراسة	المساحة	الإنتاج المتوقع
لتنفيذ مشاريع إستزراع سمكي على اليابسة أو في البحر	(٩٧٢٣) هكتار	(٥٠) ألف طن
موزعة على مختلف المحافظات في السلطنة	تبلغ التكاليف (١٥٠) مليون ر.ع.	يساهم بكل (١٤٠) مليون ر.ع. (موسم مختلف)

١٣

الثروة السمكية



١٥





٧- موانئ الصيد البحرية ومواقع الإنزال



١٦



٩- الصيد الحرفي والساحلي

برامج الدعم (٢٠١١ - ٢٠١٤)

المبالغ المعتمدة	المستفيدون	السنة
٣,٨٢,٠٠٨,٠٠٨ ر.ع	٣٤٣٩	٢٠١٢-٢٠١١
١,٢٦,٤٩١,٨٠٠ ر.ع	٨٩٥	٢٠١٣
١,٤٤٦,٩٨٥,٠٠٠ ر.ع	٧٢٣	٢٠١٤
٦,٥١,٠٤٨٥,٠٠٠ ر.ع	٥,٥٧	الإجمالي

الصيد الحرفي

تصميم وتصنيع (٦) قوارب ودراسة ملائمتها للظروف

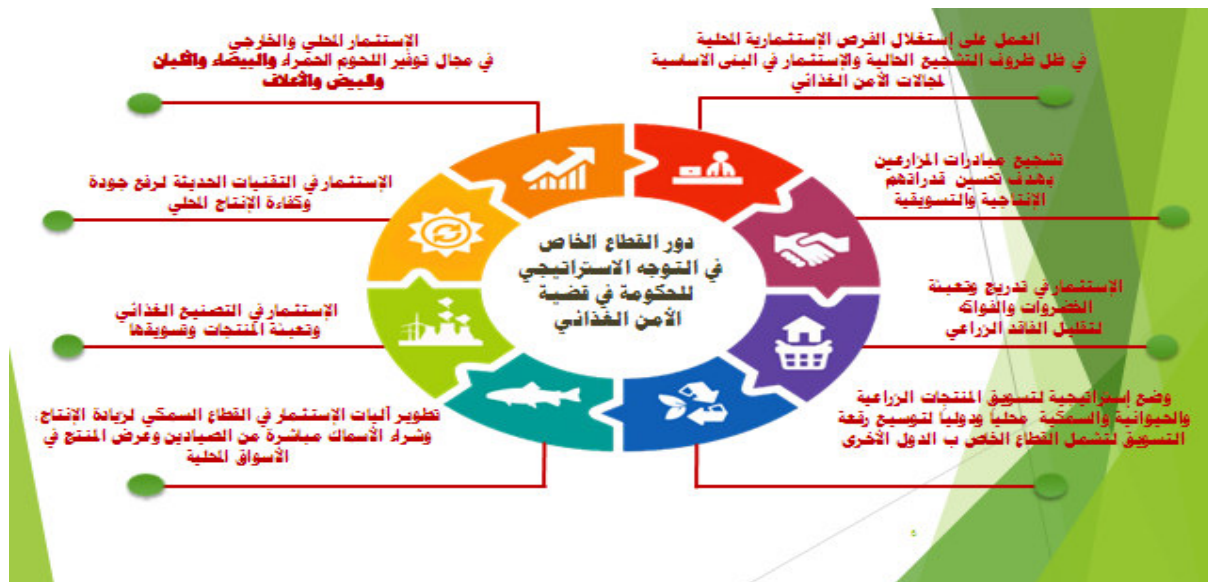
الصيد الحرفي

يتكون أسطول الصيد الساحلي من (١٣٠) سفينة صيد

زيادة عدد السفن إلى (٥٠٠) سفينة حتى عام ٢٠١٨م

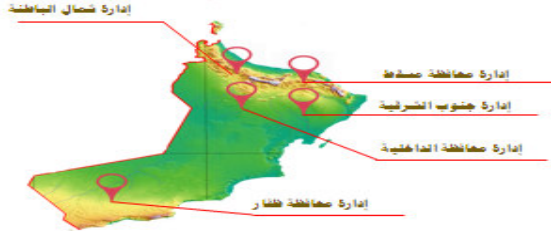
منح (١٠٠) موافقة مبدئية لترخيص سفن صيد ساحلي

٢١



الهيئة العامة للمخازن والإحتياطي الغذائي

توفير السلع الغذائية الأساسية الإستراتيجية الآمنة بشكل مستمر وفعال، وتأمين تخزينها في مخازن ذات مواصفات عالمية التقنيّة لتكون صالحة للاستخدام البشري، وملبية للظروف والحالات الطارئة في السلطنة.



- الأرز
- السكر
- القمح
- الحليب المجفف
- زيت الطعام النباتي
- العدس
- الشاي

الكميات المعتمدة وأشهر الفطء الرئسي للسلع الغذائية الأساسية التي توفرها الهيئة وعمليات تدويرها

السلع الغذائية	الكمية المعتمدة بالطن	الفطء الزمني المعتمد	الفطء الزمني حسب عدد السكان 2013م
الأرز	100.000	12 شهرا	6.5 شهرا
السكر	21.000	12 شهرا	2.5 شهرا
القمح	40.000	6 شهرا	2.5 شهرا
العدس	100	1.5 شهرا	6 أيام
الحليب المجفف	835	1.5 شهرا	12 يوم
زيت الطعام	648	0.5 شهرا	6 أيام
الشاي	159	1.5 شهرا	15 يوم

خطط ومشاريع الهيئة العامة للمخازن والإحتياطي الغذائي

المشاريع المتعلقة بالإحتياطي الغذائي

المشروع
تقرير أوضاع الأمن الغذائي في السلطنة.
تخطيط استعادة السلطنة من موقعها الجغرافي والاسراتيجي من خلال تهيئة التصحيح محملاً مهمة لتخزين الحبوب وإعادة تصديرها، وتعزيز ذلك لتوفير الغذاء في وقت الأزمات.
مشروع توسعات مواقع التخزين التابعة للهيئة وذلك نتيجة لتوسع السكاني المستمر وتواكب مع زيادة الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية الأساسية عالمياً وحجم الخزونات الموسمية منها والتوقعات المستقبلية.
إعداد تقارير تحليلية دورية حول مؤشرات أسعار السلع الغذائية الأساسية عالمياً وحجم الخزونات الموسمية منها والتوقعات المستقبلية.
نظام رقمي متكامل لإدارة معلومات الأمن الغذائي ودعم اتخاذ القرار ووضع السياسات للهيئة بالأمن الغذائي، الإنداز للسكر، مشروعي صنایع القمح في حجاز وسلطنة

المشاريع المتعلقة بالأمن الغذائي

المشروع
متابعة تنفيذ توصيات دراسة مجلس الدولة حول واقع ومستقبل الأمن الغذائي في السلطنة
تطوير وتوحيد النواج والتشريعات الخاصة بأسواق السلع الغذائية في السلطنة
تأسيس الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة
الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي في السلطنة بحيث تنشأ في الدقم أكبر منطقة صناعية سمكية متكاملة وأكبر تجمع للاستزراع السمكي في الشرق الأوسط.
إنشاء السوق المركزي للسلع
إنشاء سوق مركزي للمواشي والأشنام والسلع التابع له
دراسة حول فرص الاستثمار الزراعي بالخارج بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الأوكناد.

نستثمر في الأمن الغذائي لعُمان

We Invest in Food Security for Oman

الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة (ش.م.ع.م)

- شركة حكومية تهدف للاستثمار في قطاع الغذاء داخل وخارج السلطنة وذلك للمساهمة في تحقيق نسب من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للسلطنة وذلك من خلال:



1. الاستثمار المباشر بإدارة شركاتها التابعة لها.
2. المساهمة في إدارة الشركات الأخرى التي تمتلك فيها أسهمها.
3. الاستثمار في الأسهم والأوراق المالية لغرض توسيع واستدامة استثماراتها.

الفرص المتاحة داخل السلطنة :



المنهج العام



- التركيز على المشاريع ذات القيمة النسبية
- التركيز على مشاريع القيمة المضافة
- المشاريع المتكاملة
- توفير إمكانيات النمو و التوسع
- إمكانية إعادة هيكلة الإستثمار
- (مشاريع ذكية)

المشاريع الإستثمارية المستهدفة



صناديق ومحافظ إستثمارية في قطاع الأغذية



المشروعات ذات البعد التنموي والإجتماعي

مشروع تجميع وتصنيع الالبان بمحافظة
ظفار بطاقة (100) ألف طن / سنة

- ❖ تم تشكيل لجنة تأسيسية للمشروع.
- ❖ عقدت اللجنة التأسيسية عدة إجتماعات.
- ❖ جاري تحديث دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية جمع وتصنيع الألبان في محافظة ظفار والذي أعدته الشركة الوطنية العمانية لتتمة الثروة الحيوانية.

المشروعات ذات البعد التنموي والإجتماعي

مشروع تطوير
منظومة التسويق
لحاصيل الخضر
والفاكهة

- الشركة العمانية لتسويق
وتصنيع الخضر والفاكهة
بطاقة تقديرية (50-70) ألف
طن/سنة

المشروعات ذات البعد التنموي والإجتماعي

مشروع تطوير
المنتجات
النخيل

- تصنيع التمور بطاقة (30) ألف
طن / سنة
- تصنيع مشتقات التمور
(30) ألف طن / سنة
- تصنيع الأعلاف (50) ألف
طن/سنة
- تصنيع الأضباب من منتجات النخيل
(25-35) ألف طن / سنة

4- وزارة الفلاحة والصيد البحري ، المغرب :

إستراتيجية التنمية الفلاحية: مخطط المغرب الأخضر : 2008- 2020

نبذة موجزة عن الفلاحة في المغرب

- يضم القطاع الفلاحي ما يربو على 1,5 مليون فلاح ويساهم بحوالي 15٪ في الناتج الوطني الداخلي الخام ويوفر 40٪ من فرص الشغل.
 - ارتفاع متزايد منذ سنة 2000. انطلاقا من سنة 2009، تجاوز هذا الناتج عتبة 100 مليار درهم سنويا، مقابل معدل 75 مليار درهم قبل سنة 2008.
 - تعزى هذه النتائج الجيدة بالأساس إلى التعبئة القوية للفاعلين في الميدان حول مخطط المغرب الأخضر.
- مخطط المغرب الأخضر: التعريف والأهداف :

التعريف

- إستراتيجية فلاحية طموحة أطلقت سنة 2008.
- مقاربة شمولية ومندمجة لكل الفاعلين في القطاع الفلاحي.

الأهداف

- يرمي إلى جعل القطاع الفلاحي رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المغرب.
 - تعزيز الاستثمارات والتكامل الجيد بين السلاسل الإنتاجية قبليا وبعديا.
 - تطوير القيمة المضافة للقطاع.
 - الحد من تأثير التغيرات المناخية.
 - الحفاظ على الموارد الطبيعية.
 - إنعاش صادرات المنتجات الفلاحية وتهيئة المنتجات المحلية.
 - ضمان الأمن الغذائي.
- إستراتيجية جديدة تعتمد على دعامتين:

الدعامة الأولى:

- تستهدف الدعامة الأولى الفلاحة العصرية ذات قيمة مضافة هامة.
- تهدف إلى تقوية وتطوير فلاحية ذات إنتاجية عالية وتستجيب لمتطلبات السوق عبر تشجيع الاستثمارات الخاصة ونماذج جديدة من التجميع العادل.
- تهم هذه الدعامة ما بين 700 و900 مشروع يمثل حوالي 150 مليار درهم من الاستثمارات على مدى 10 سنوات.

الدعامة الثانية :

- تتوخى الدعامة الثانية محاربة الفقر في الوسط القروي عبر الرفع بشكل ملحوظ من الدخل الفلاحي في المناطق الأكثر هشاشة.
 - إنجاز 550 مشروعا تضامنيا، باستثمار يتراوح بين 15 و20 مليار درهم على مدى 10 سنوات.
- إجراءات وضع الإستراتيجية قيد التنفيذ:

- توقيع تسعة عشر عقد برنامج بين الدولة والمهنيين تهم مختلف سلاسل الإنتاج وتهم الدعامة الأولى: الزراعات السكرية ، الحوامض ، زراعة الحبوب ، الزراعات التسويقية ، إنتاج التمور ، إنتاج الحليب ، إنتاج اللحوم الحمراء ، تربية الدواجن ، إنتاج البذور وزراعة الزيتون الخ كما تم وضع الآليات المؤسسية من أجل تتبع وتقييم تنفيذ هذه العقود سنويا.

- خلق تسعة تنظيمات بيمهنية.
- وضع ستة عشر عقدا فلاحيا جهويا تمثل التكريس الخاص بكل جهة في مخطط المغرب الأخضر من حيث المشاريع والاستثمارات وفرص العمل و إمكانيات التصدير. ويتم تنفيذ هذه العقود مع الشركاء المحليين (الجماعات المحلية والغرف الفلاحية والقطاعات الوزارية المعنية).
- إطلاق مئات المشاريع للدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر تغطي كامل التراب الوطني كما تهم سلاسل الإنتاج الرئيسية النباتية والحيوانية و كذا الإجراءات الأفقية ذات الفائدة الكبرى (الجودة، البيئة، ووضع العلامات).
- تأكيد ديناميكية الاستثمار عن طريق مراجعة المنح و التشجيعات المقدمة في إطار صندوق التنمية الفلاحية (FDA). بهدف المساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف السياسة الفلاحية للبلاد وتحسين نجاعة صندوق التنمية الفلاحية كأداة لتشجيع الاستثمار.
- وضع نظام معلوماتي لإدارة عقود البرامج الموقعة بين الدولة والجمعيات المهنية.
- تسهيل وتحسين ظروف وشروط الحصول على البذور الممتازة.
- توقيع عقود للشراكة مع المؤسسات البنكية الوطنية لتوفير الدعم المالي ، بما في ذلك إنشاء مؤسسة متخصصة لتمويل صغار الفلاحين. إضافة إلى شركات أخرى مع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين (المزودين بالماء، الجمعيين، الجهات الممولة وطنيا ودوليا، المجتمع المدني...).
- إعطاء الإنطلاقة الفعلية لإنشاء قطبين متخصصين في الصناعات الفلاحية (أربعة أقطاب في طور الإعداد) من أجل رفع معدل تثمين المنتجات الفلاحية.
- تحديث المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.
- وضع برامج للاستثمار في مجال الري : البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري وبرنامج الحد من مستوى فقد المياه (50 مليار درهم على مدى 10 سنوات).
- انطلاق التكوين عبر التلقين لما يفوق 60.000 من أبناء الفلاحين.
- إنشاء كلية للدراسات العليا في الزراعة بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.
- إطلاق برنامج لتطوير المنتجات المحلية (البيان الجغرافي، ووضع العلامات، الجودة...).
- تشجيع المنتجات ذات الجودة العالية والمصاحبة التقنية والتنظيمية.
- تقوية نظام التتبع والتقييم ونظم المعلومات المرتبطة به.
- إعداد قوانين جديدة خصوصا تلك المتعلقة بالجمعيات البيمهنية ونظام التجميع، وذلك في إطار تحسين بيئة القطاع.
- إنجاز مشروع التأمين الفلاحي.
- تشجيع إستراتيجية البحث والتنمية، المدخلات، التعليم والبحث... الخ.
- إحداث 20 مجموعة ذات النفع الاقتصادي وأزيد من 430 تعاونية فلاحية إضافية.
- حصيلة مرحلية وأعدة جدا:
- ارتفاع عدد الاستغلاليات الفلاحية من 200.000 إلى ما يناهز 2 مليون استغلالية.
- تجهيز ما يفوق 400000 هكتار بأدوات الري المحلي (بارتفاع يفوق 80 في المائة).
- ارتفاع نسبة المكننة إلى ما يفوق 40 في المائة.
- ارتفاع بما يفوق 12 في المائة فيما يخص المساحات المزروعة لتقارب 9 ملايين هكتار مقارنة بالفترة الممتدة بين 2005 و2007.
- ارتفاع الإنتاج الفلاحي بحوالي 43 في المائة.

- ارتفاع حصة التصدير من الصناعات الغذائية ب 34 في المائة.
- تسجيل الناتج الداخلي الفلاحي الخام والتشغيل في المجال الفلاحي ارتفاعا بنسبتي 32 و 23 في المائة على التوالي.

5- وزارة البيئة - دولة قطر :

التنمية الزراعية والأمن الغذائي بدولة قطر :

- تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تحظى باهتمام متزايد من مخططي السياسات الزراعية بقطر، حيث تعتبر من القضايا متعددة الجوانب، وتتزايد أهمية الأمن الغذائي مع الزيادة المستمرة لسكان بدولة قطر، وما استتبعه من زيادة الواردات الغذائية في ظل عجز الإنتاج المحلي على تلبية متطلبات الغذاء.
- وتولي وزارة البيئة أهمية كبيرة لقضية الأمن الغذائي حيث قامت بوضع العديد من الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل والتي تهدف لتحقيق نسب أمنة من الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

أولا : القطاع النباتي :

جدول (1-6): نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية لأهم المحاصيل الزراعية بقطر

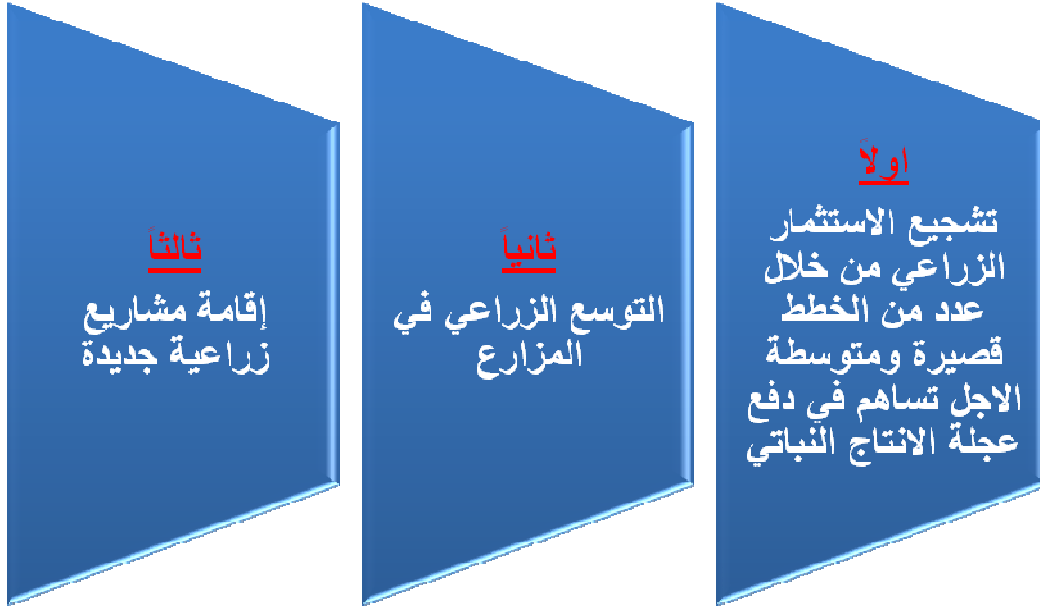
السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي
الطماطم	٪23
الخيار	٪48
الفلفل	٪89
الباذ نجان	٪33
إجمالي الخضروات	٪13
الفاكهة (بدون التمور)	٪1
التمور	٪77
الحبوب	٪5.6
الأعلاف	٪88

رؤية وزارة البيئة لتحقيق الأمن الغذائي من السلع الزراعية :

- الخضروات : إنشاء مشاريع إستراتيجية جديدة بالدولة لإنتاج الخضروات ، مع زيادة إنتاج المزارع القائمة.
- بالنسبة لمحاصيل الحبوب والسكر والزيوت لا تؤيد وزارة البيئة التوسع في إنتاجها نظرا لاحتياجها إلى مساحات كبيرة من الأراضي ، واستهلاكها الكبير للمياه ، وتقتصر استيرادها مع توافر الآتي :
1- استكمال البنية التحتية للتخزين .
2- إنشاء وسائل تخزين متطورة وذات تقنيات عالية قادرة على تخزين هذه السلع لفترات طويلة .

- 3- الاحتفاظ بمخزون إستراتيجي من هذه السلع لفترة لا تقل عن 6 شهور كحد أدني .
 - 4- تحديد آليات واضحة لمشاركة القطاع الحكومي والخاص في توفير مخزون استراتيجي آمن .
- بالنسبة لمحاصيل الأعلاف التركيز على زراعتها بالخارج وزراعة أصناف محددة موفرة للمياه داخل المزارع القطرية وبمساحات محددة للحفاظ على المياه الجوفية .

خطط القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي بالقطاع النباتي



1- الدعم الموجه للمزارع :

التمور

الجهة	عدد اشجار النخيل المعامل (الف نخلة)
المزارع	680
المنازل	139
المنشآت	3
الاجمالي	882
قيمة الدعم	تقدم مجاناً
التكاليف المالية	2 مليون سنوياً

الخضروات

البيان	القيمة
البذور والمبيدات	75% للمزارع المنتجة والمسوقة ، 50% للمزارع الاخرى
عدد المزارع المستفيدة	579 مزرعة
التكاليف المالية	2.3 مليون سنوياً

2- خدمات الميكنة الزراعية :

- تقدم وزارة البيئة خدمات الميكنة الزراعية والتي تشمل الحرث والتسوية والدراس للمزارع الموجودة بالدولة .
- عدد المزارع المستفيدة بلغ 811 مزرعة .
- يتم تحصيل رسوم رمزية نتيجة تأدية الخدمة كما موضح أدناه:

التكاليف الحقيقية التي تتحملها الوزارة	الرسوم المحصلة (ريال / يوم العمل)	البيان
450	75	عملية الحرث
600	100	عملية التسوية

3- مشروع تسويق التمور المحلية :

- بهدف تشجيع إنتاج التمور المحلية وتحسين جودتها تقوم وزارة البيئة بشراء تمور من المزارع بحوالي 10 ملايين ريال سنويا ، بأسعار تفوق السعر السوقي ويتم توزيعها على الجمعيات الخيرية بالدولة بعد تعبئتها .
- بلغ إجمالي كميات التمور المسوقة حوالي 978 طن .
- بلغ سعر التوريد 6.5 ريال / كجم .
- متوسط سعر التمور بالسوق المركزي بلغ حوالي 4.5 ريال / كجم .

4- برنامج القروض الزراعية :

- تم إبرام اتفاقية بين بنك قطر للتنمية ووزارة البيئة لتمويل البنك للأنشطة الزراعية بأنواعها (نباتي - حيواني - سمكي) بفائدة 1 % فقط على مدار 8 سنوات .
- بلغ عدد المزارع المستفيدة من القروض الزراعية (نباتي) نحو 22 مزرعة بإجمالي قيمة تبلغ حوالي 31.5 مليون ريال .
- جميع المزارع التي استفادت من القرض كان بهدف إنشاء بيوت محمية ونظم ري حديثة ، وهو الهدف المحدد من قبل الوزارة ، وتراوح عدد البيوت التي تم انشاؤها بالقرض للمزرعة الواحدة بين 5 بيوت كحد أدنى ، و 50 بيت كحد أقصى .
- الزيادة في إنتاج الخضروات بالمزرعة الحاصلة على القرض الزراعي حوالي 50 طنا من الخضروات في الموسم الواحد .
- نسبة التوفير في استهلاك المياه للمزارع الحاصلة على قروض بلغت حوالي 70 % من استهلاك المياه نتيجة تركيب نظم الري الحديثة .

5- البرنامج الوطني للمحافظة على المياه الجوفية :

- في إطار البرنامج الوطني للمحافظة على المياه الجوفية تم توزيع شبكات الري الحديثة من قبل الوزارة كدعم لعدد (193) مزرعة خاصة ، وكان الهدف من المشروع هو ترشيد استخدام آبار المياه الجوفية في الري بالمزارع والحفاظ عليها .
- نتيجة لهذا المشروع تحولت مساحة (حوالي مليون متر مربع) من المساحة المزروعة في المزارع من الري التقليدي إلى الري الحديث.

6- تشجيع إنشاء البيوت المحمية :

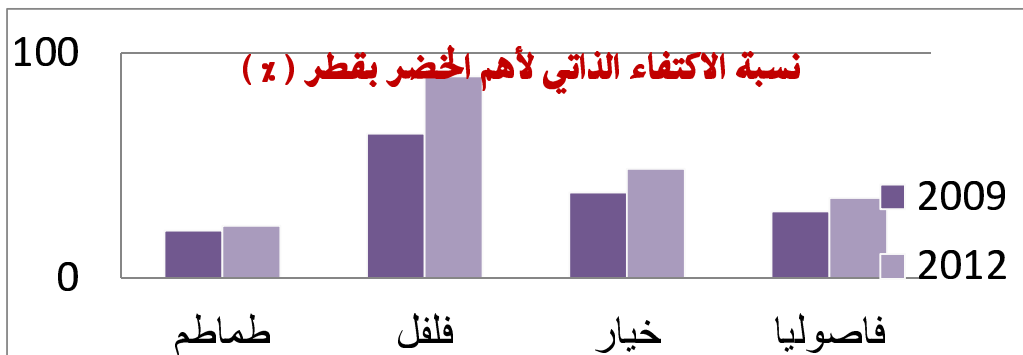
- ضمن جهود وزارة البيئة في نشر التقنيات الزراعية الحديثة على المزارع ، قامت الوزارة بتوزيع والإشراف على زراعة عدد (30) بيتا محميا على المزارع الخاصة والتي لا تحتوي على بيوت محمية ، وذلك كدعم للمزارعين وتشجيعهم على التوسع في تطبيق تقنية البيوت المحمية المبردة .

البيان	2009	2012	نسبة التغير
مساحة البيوت المحمية (هكتار)	90	129	43 %
إنتاج الخضروات بالبيوت المحمية (ألف طن)	8	12	39 %

جدول (2.6): أثر مجهودات الوزارة في نشر البيوت المحمية على نسب الاكتفاء الذاتي من بعض أنواع الخضروات الرئيسية

المحصول	إجمالي إنتاج البيوت المحمية (طن)		نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	
	2009	2012	2009	2012
الطماطم	1287	2380	21%	23%
الفلفل الحلو	248	576	64%	89%
الخيار	6339	7945	38%	48%
الفاصوليا الخضراء	333	479	30%	36%

شكل (1.6):



7- فتح أسواق للمزارعين المحليين :

- قامت وزارة البيئة عام 2012 بافتتاح ساحة المزرعة بغرض مساعدة المزارعين على تسويق إنتاجهم المحلي مباشرة بدون وسطاء بما يعمل على زيادة العائد المادي للمزارع المنتجة بما يشجع على زيادة الاستثمار الزراعي بالإضافة إلى تحسين أسلوب التسويق بما يعمل على تقليل الفاقد التسويقي من 20 % إلى 3 % فقط .
- شارك في الموسم الأول للساحة عدد 24 مزرعة وتم تسويق 170 ألف صندوق خضروات .
- هذا الموسم قامت الوزارة بعمل توسعات كبيرة بساحة المزرعة ليشرك 34 مزرعة ، بجانب إنشاء ساحة جديدة في الخور لمشاركة أكبر عدد من المزارع في تلك المنطقة.
- تحسين التسويق المحلي بتجربة المزرعة ودوره في تقليل الفاقد .

8- مشروع عسل النحل:

- بهدف زيادة أرباح المزارع ، وتشجيعهم على زيادة الاستثمار الزراعي شرعت الوزارة على تنفيذ مشروع عسل النحل ، حيث تم توزيع عدد 300 خلية نحل على 30 مزرعة منتجة بقطر .
- قامت الوزارة بتوفير التدريب والأشراف المناسب للمزارع المشاركة ، وبلغ إنتاج عسل النحل بالمزارع خلال الموسم الأول نحو 1.6 طن عسل .
- تكاليف المشروع 200 ألف ريال ، وبلغ إجمالي قيمة العسل المنتج بالمزارع خلال الموسم الأول حوالي 380 ألف ريال .
- تستعد الوزارة للمرحلة الثانية للمشروع والتي تشمل 50 مزرعة جديدة .
- تدرس الوزارة تعميم التجربة على جميع مزارع الدولة .

9- نشر الزراعات العضوية:

- يهدف المشروع إلى الترويج للزراعة العضوية بين المزارع القطرية ، من خلال تعريف المزارعين بالفوائد الصحية والعائد المادي الذي يعود عليهم من خلال تحويل مزارعهم أو جزء منها للإنتاج العضوي .
- يتم حالياً صياغة قرار وزاري لتنظيم الزراعات العضوية ليتم تسجيل المزارع من خلال وزارة البيئة .
- حتى الآن هناك عدد (4) مزارع في مرحلة التحضير للتحويل للزراعة العضوية ، ويوجد فريق عمل خاص بالزراعة العضوية يقوم بالمتابعة والإشراف على هذه المزارع .

10- الزراعات النسيجية:

- تعتبر زراعة الأنسجة النباتية من التقنيات الحديثة الهامة في إكثار النباتات ، وهي طريقة تسمح بالحصول على عدد كبير من النباتات ذات النوعية الجيدة والخالية من الأمراض .
- الزراعات النسيجية تساعد على تحسين الإنتاج النباتي وإكثار الأصناف الممتازة ، بالإضافة إلى إكثار النباتات المعرضة للانقراض ، الأمر الذي يكون له أثر إيجابي على زيادة الإنتاجية .
- الإنتاج الفعلي لمركز التقنية الحيوية حوالي 4 آلاف نخلة ، وعدد 16 ألف شتلة للنباتات المختلفة .
- المستهدف حالياً إنتاج حوالي 20 ألف نخلة سنوياً ، 100 ألف شتلة نباتية .

11- تقليل مساحة الأعلاف الخضراء:

- تبلغ مساحة الأعلاف الخضراء المزروعة حوالي 5183 هكتار تمثل حوالي 50 % من المساحة المحصولية .
- إجمالي كمية المياه المستهلكة سنوياً لزراعة الأعلاف تبلغ حوالي 130 مليون متر مكعب .

- تقوم خطة الوزارة على تقليل زراعة الأعلاف الخضراء بنسبة 80 % من المساحات الحالية وهو ما يوفر حوالي 104 مليون متر مكعب سنويا يتم استغلالها لزراعة الخضروات وذلك من خلال :
 - 1- ربط الدعم المقدم للمزارع بالاستجابة لتقليل مساحات الأعلاف تدريجيا.
 - 2- نشر البيوت المحمية المبردة لتشجيع زراعة الخضروات كبديل للأعلاف.
 - 3- منع حفر آبار جديدة من عام 2007 ، وردم الآبار المخالفة.
 - 4- التوسع في إنشاء مزارع الأعلاف المروية بمياه الصرف الصحي المعالج لتلبية الطلب المحلي المتزايد على هذه السلعة .
 - 5- نشر الأعلاف الموفرة للمياه (الليبيد - الصبار العلفي) ، ويتم تطبيقها حاليا في أكثر من 22 مزرعة منتجة للأعلاف بقطر.
- **12 - مزرعة المسحبية:**
- تقوم وزارة البيئة بدولة قطر بالأشراف على مزارع إستراتيجية متخصصة في إنتاج التمور ومن أهمها مزرعة المسحبية .
- بلغ إجمالي عدد النخيل بالمزرعة حوالي 13 ألف نخلة ، وتبذل الوزارة الجهود لزيادة هذا العدد ليصل لحوالي 30 ألف نخلة خلال عامين.
- بلغ إنتاج المزرعة من التمور عام 2013 حوالي 130 طن بجودة عالية جدا .

ثانيا- مقترحات الوزارة للتوسع الزراعي في المزارع :

- تعتبر تكنولوجيا البيوت المحمية المبردة من أهم طرق زيادة الإنتاج المحلي من الخضروات ، وأهم معوقات انتشارها ارتفاع التكاليف الاستثمارية واستهلاك الكهرباء وتبني الوزارة المقترح التالي :
- 1- توزيع عدد 10 آلاف بيت محمي مبرد (مساحة البيت 380 متر) على 500 مزرعة بالدولة ، بواقع 20 بيتا لكل مزرعة على مراحل ، بحيث تتحمل الدولة نصف تكاليف إنشاء هذه البيوت ، ويتم سداد النصف الآخر بقروض بنكية ميسرة لأصحاب المزارع من خلال بنك قطر للتنمية .
 - 2- النظر في إمكانية تعديل الشريحة المخفضة للكهرباء على المزارع من 7 إلى 3 دراهم / كيلو وات .
 - 3- تقوم وزارة البيئة بالإشراف فنيا على البيوت المحمية وتقديم كافة المساعدات اللازمة لنجاح التجربة ، وتقييم كل مرحلة من مراحل المشروع .
 - 4- بلغ إجمالي ما تتحمله الدولة نظير دعم المقترح حوالي 325 مليون ريال لكل المراحل .
 - 5- إمكانية قيام شركة متخصصة بتسويق إنتاج المزارع من الخضروات بعقود مناسبة .
 - 6- إجمالي الإنتاج المتوقع بالمزارع حوالي 61 ألف طن سنويا ، وهو ما يعادل حوالي 18 % من الاستهلاك المحلي للخضروات .
 - 7- كمية المياه اللازمة للمقترح حوالي 3.6 مليون متر مكعب من المياه .
 - 8- تقليل 3 % فقط من مساحة الأعلاف المزروعة بالمزارع الخاصة تغطي احتياجات المشروع المقترح من المياه .

ثالثا- مقترح الوزارة لإقامة مشاريع زراعية جديدة :

- من خلال 3 مزارع حكومية:
 1. مزرعة الشحانية ، وتبلغ مساحتها 200 هكتار .
 2. مزرعة أم غويلينة (أ) وتبلغ مساحتها 261 هكتار .
 3. مزرعة أم غويلينة (ب) وتبلغ مساحتها 389 هكتار .

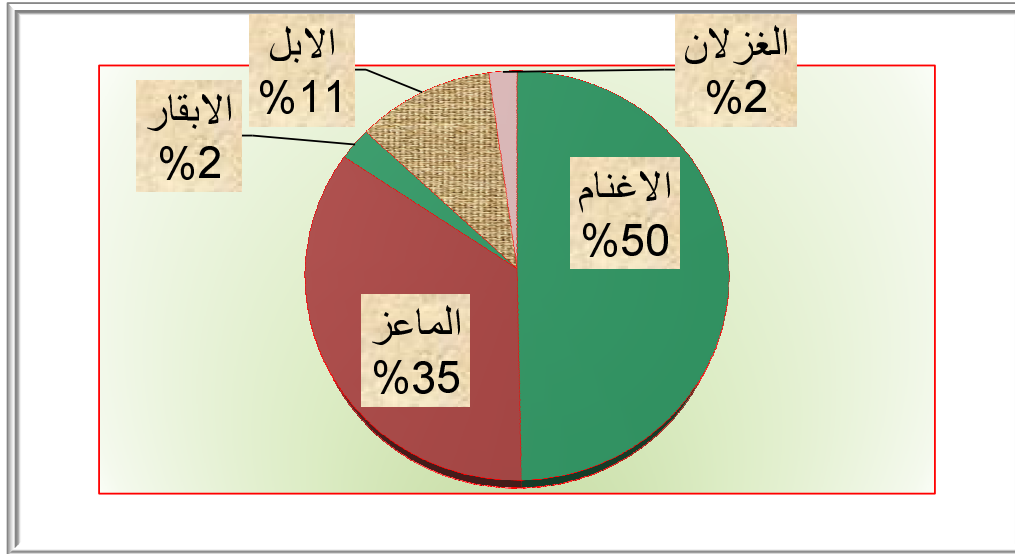
- يقترح أن يتم استغلال هذه المزارع في إنتاج الخضروات المبردة وهو ما يتوقع معه إنتاج حوالي 110 ألف طن سنويا من المشروع تغطي حوالي 34 % من الاستهلاك المحلي .
 - تبلغ إجمالي كمية المياه اللازمة للمشروع حوالي 6.5 مليون متر مكعب (5 % من المياه اللازمة لمساحة الأعلاف المزروعة) ، وتمثل كميتها 13 % فقط من نسبة التعويض السنوي للمياه الجوفية .
- جدول (3.6): الأثر المتوقع للمشروعين وأنشطة الوزارة في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي للخضروات والتمور (ألف طن)

البيان	الخضروات	التمور
إجمالي الإنتاج المحلي 2012	44	22
الإنتاج المتوقع 2015 نتيجة سياسات الوزارة (مجهودات الوزارة لزيادة الإنتاج)	50	25
الإنتاج المتوقع من مقترح التوسع الزراعي في المزارع (توزيع 10 الاف بيت مبرد)	61	-
الإنتاج المتوقع من مقترح إنشاء مزارع إستراتيجية جديدة (شركات جديدة)	110	-
إجمالي الإنتاج المتوقع عام 2015 م	221	-
إجمالي الاستهلاك المتوقع عام 2015 م	360	30.1
نسبة الاكتفاء الذاتي المتوقعة	%61	%84
نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية	%13	%77

ثانيا- القطاع الحيواني :

جدول (4.6): الوضع الراهن لقطاع الإنتاج الحيواني بالدولة

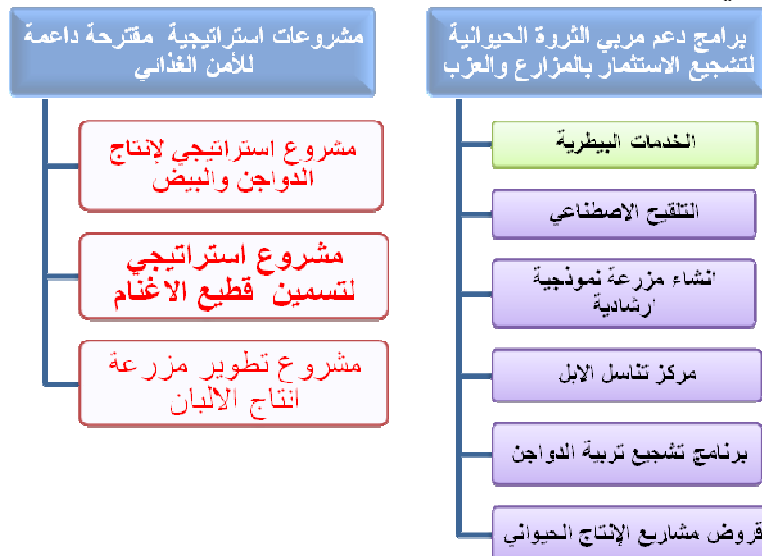
نوع الحيوان	العدد (ألف رأس)	% من إجمالي الحيوانات
الأغنام	308	49.7
الماعز	215	34.7
الأبقار	16	2.6
الابل	67	10.8
الغزلان	14	2.2
الإجمالي	620	100



جدول نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الحيوانية

البيان	الإنتاج المحلي (ألف طن)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي
لحوم الدواجن	6.8	103.6	٪6.5
البيض	4.3	25.1	٪17.2
اللحوم الحمراء	4	67.6	٪6.0
الألبان ومنتجاتها	40	162.7	٪24.3

تحقيق الأمن الغذائي من المنتجات الحيوانية



الخدمات البيطرية :

1. تقدم وزارة البيئة الخدمات البيطرية للحيوانات التي يتم تربيتها بالمزارع والعزب من خلال المراكز والعيادات البيطرية .
2. لا يتم تسديد أى رسوم على الخدمات البيطرية التي يتم تقديمها سواء كانت للكشف أو الأدوية أو العمليات الجراحية.
3. تشمل الخدمات البيطرية التطعيمات واللقاحات والأشعة والعمليات الجراحية والعلاج للأمراض المختلفة .
4. يوجد عدد 9 مراكز بيطرية تتركز معظمها بالوسط والشمال.
5. عدد الحيوانات المستفيدة من الخدمات البيطرية المجانية حوالي 600 ألف رأس سنويا، منهم 500 ألف رأس من الأغنام والماعز .
6. يتم تقديم خدمات الفحوصات المخبرية للأمراض الحيوانية بدون تسديد أي رسوم.

مشروع التلقيح الاصطناعي للأغنام والماعز :

1. يهدف المشروع لتجهيز السلالات المحلية من الأغنام والماعز بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية المحلية من خلال تطبيق وسائل التلقيح الاصطناعي بين سلالات عالية الجودة من الأغنام والماعز والسلالات المحلية.
2. يتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة البيئة منذ عام 2010م .
3. الحيوانات المستفيدة من مشروع التلقيح الاصطناعي بعدد إجمالي (2746) من إناث الأغنام والماعز بواقع :
 - 2000 رأس من الأغنام .
 - 746 رأس من الماعز .

إنشاء مراكز متخصصة في الإنتاج الحيواني :

- 1- مركز الإنتاج الحيواني للأغنام :
 - تعمل حاليا وزارة البيئة لإنشاء مركز للإنتاج الحيواني يهدف إلى نقل التقنيات الحديثة في التربية للمربيين من أصحاب المزارع والعزب بالتعاون مع شركة (ميتسوي) اليابانية.
- 2- مشروع مركز تناسل الإبل :
 - مشروع تطويري مستقبلي يهدف للحصول على سلالات جيدة وإجراء الدراسات والأبحاث على الإبل باستخدام تقنية التلقيح الاصطناعي والتجهيز بين السلالات الأصيلة .
 - تم تخصيص الأرض للمشروع - تم تهيئة الأرض وإزالة المخلفات .

برنامج تشجيع تربية الدواجن بالمزارع :

- يهدف البرنامج لتشجيع إنشاء مشاريع تربية الدواجن داخل المزارع بما يعمل على زيادة الإنتاج المحلي. قامت وزارة البيئة بوضع ضوابط لمنح تراخيص للثروة الحيوانية داخل المزارع مع توفير الدعم الفني بالتعاون مع الشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن ، وتوفير التمويل اللازم عن طريق القروض الزراعية الميسرة .
- يتم دراسة المشاريع المقدمة لإنشاء مشروع إنتاج حيواني من الناحية الفنية والاقتصادية ، ويتم تقرير الحجم الأمثل للمشروع ، ومنح المزارع المتقدمة ترخيص لإقامة المشروع .

- تم منح (5) مزارع رخص لإقامة مشاريع إنتاج دجاج و بط و حمام للاحم . تبلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية للمزارع الخمس حوالي 500 ألف طائر / سنة .
- جاري اعتماد تراخيص عدد (6) مزارع إضافية بطاقة إنتاجية 700 ألف طائر / سنة .

مشروعات إستراتيجية داعمة للأمن الغذائي :

أولاً: الدواجن والبيض: المشاريع الحالية

جدول (5-6): (مشاريع الدواجن القائمة والطاقة الإنتاجية لها

٢	اسم المشروع	نوع الإنتاج	الطاقة الإنتاجية السنوية
1	الشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن	دجاج للاحم	7.5 مليون طائر
2	مزرعة عبد الحميد الأنصاري	دجاج للاحم	420 ألف طائر
3	مزرعة الدواجن وطائر السمان	سمان - بط - دجاج بلدي	2 مليون و 625 ألف
	الإجمالي	دجاج للاحم - سمان - بط - دجاج بلدي	10 ملايين و 545 ألف

جدول (6.6): مشاريع تم الترخيص لها وبدأت بالإنتاج

٣	اسم المشروع	نوع المنتج	الطاقة الإنتاجية السنوية (ألف طائر)
1	مزارع الشمال لإنتاج الدواجن	دجاج للاحم	80
2	شركة الحصان الأبيض	دجاج للاحم	96
3	شركة الإخلاص بولتري فارم	دجاج للاحم	120
4	شركة جامكو (جري سميح)	بط للاحم	80
5	مزرعة الدانية	حمام للاحم	120
	الإجمالي	دجاج و بط و حمام للاحم	496

مشاريع إنتاج البيض القائمة والطاقة الإنتاجية لها

٣	اسم المشروع	نوع المنتج	الطاقة الإنتاجية (مليون بيضة)
1	الشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن	بيض مائدة	60
2	مزرعة الدواجن وطائر السمان	بيض سمان	5.5
	الإجمالي	بيض مائدة وبيض سمان	65.5

التوسعات المقترحة للشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن

- 1- بناء 52 حظيرة دجاج للاحم لإنتاج من 3.5 إلى 4 ملايين دجاجة إضافية سنوياً .
- 2 - بناء 12 حظيرة إنتاج بيض مائدة لإنتاج 60 مليون بيضة إضافية سنوياً .

م	المنتج	الطاقة الإنتاجية الحالية	التوسعات وزيادة الإنتاج	نسبة الاكتفاء الذاتي قبل التوسعات	نسبة الاكتفاء الذاتي بعد التوسعات
1	الدجاج اللحم	7.5 - 8 ملايين دجاجة / سنة	3.5 - 4 ملايين دجاجة / سنة المشروع في مرحلة التجهيز	6.5 %	11.3 %
2	بيض المائدة	60 مليون بيضة / سنة	60 مليون بيضة / سنة (المشروع جاهز للإنتاج متبقي توصيل الكهرباء)	17.2 %	31.5 %

- المشروع الإستراتيجي المقترح لدعم الأمن الغذائي في مجال اللحوم البيضاء والبيض :
- مقترح إنشاء مشروع إستراتيجي لإنتاج الدواجن والبيض.
 - إنشاء شركة إستراتيجية جديدة لإنتاج الدواجن والبيض في الدولة.
 - تخصيص وتأجير المساحة اللازمة للمشروع والتي تبلغ حوالي 1000 هكتار.

جدول (7.6): نسب الاكتفاء الذاتي المتوقعة بعد تنفيذ المشروع :

البيان		القيمة (طن)
البيضان	الدواجن	البيضان
4309	6746	كمية الإنتاج الحالي
3600	4960	الزيادة في الإنتاج نتيجة توسعات الشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن
8400	40000	الزيادة في الإنتاج في حال تنفيذ المشروع الإستراتيجي المقترح
16309	51706	إجمالي الإنتاج المحلي المتوقع
65 %	50 %	نسبة الاكتفاء الذاتي المتوقعة
17.2 %	6.5 %	نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية

ثانياً : اللحوم الحمراء

إنتاج اللحوم الحمراء بقطر

- تعتبر الأغنام والماعز أهم مصادر إنتاج واستهلاك اللحوم الحمراء محليا بقطر بنسبة تقدر بحوالي 85%.
- تعتبر شركة ودام الغذائية أهم الشركات المعنية بتوفير اللحوم الحمراء بقطر.
- تتوزع الحيازات الحيوانية بالدولة على المزارع والعزب وتقدر مساهمتها بحوالي 5% من الاستهلاك المحلي.
- تعتبر مزرعة الروضة من أهم مزارع إنتاج اللحوم الحمراء (العجول) .
جدول التوسعات المتوقعة للإنتاج بمزرعة روضة راشد

البيان	الطاقة الإنتاجية الحالية (طن)	التوسعات وزيادة الإنتاج	نسبة الاكتفاء الذاتي قبل التوسعات	نسبة الاكتفاء الذاتي بعد التوسعات
اللحوم الحمراء	1183	1183 (زيادة 100%)	6%	7.7%

المشروع الإستراتيجي المقترح لدعم الأمن الغذائي في مجال اللحوم الحمراء :

المشروع الاستراتيجي المقترح لتسمين قطيع الأغنام :

- تقوم شركة ودام الغذائية / حصاد الغذائية بالاحتفاظ بقطيع دائم بمزارعها بالدولة يبلغ قوامه نحو 800 ألف رأس من ذكور الأغنام، تشكل حوالي 70% من حجم الاستهلاك المحلي السنوي من الأغنام ، والذي يكفي للاستهلاك المحلي لمدة 8 شهور تقريبا ، ويتم تعويض القطيع بشكل دوري طبقا للاستهلاك وذلك على النحو التالي :
- 1 - 560 ألف رأس أغنام استرالي .
- 2 - 160 ألف رأس من أغنام العواس .
- 3 - 80 ألف رأس أغنام محلية .

جدول (8.6): نسب الاكتفاء الذاتي المتوقعة للحوم الحمراء

البيان	القيمة (طن)
الإنتاج الحالي من اللحوم الحمراء	4028
الزيادة في الإنتاج نتيجة توسعات مزرعة روضة راشد	1183
الزيادة في الإنتاج لمشروع القطيع الإستراتيجي المقترح	32000
إجمالي الإنتاج المتوقع	37211
نسبة الاكتفاء الذاتي المتوقعة	55%
نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية	6%

ثالثا : الألبان :

جدول (9-6): توسعات الإنتاج بمزرعة روضة راشد

البيان	الطاقة الإنتاجية العالية (طن)	التوسعات وزيادة الإنتاج	نسبة الاكتفاء الذاتي قبل التوسعات	نسبة الاكتفاء الذاتي بعد التوسعات
الألبان	6570	6570 (زيادة 100 %)	24.3 %	28.3 %

المشروع الإستراتيجي المقترح لدعم الأمن الغذائي في مجال إنتاج الألبان :

المشروع الإستراتيجي المقترح لتطوير مزرعة إنتاج الألبان:

- تعتبر شركة غدير المصدر الرئيسي لإنتاج الألبان ومنتجاتها بقطر.
- يقوم نشاط الشركة على إنتاج الألبان ومشتقاتها وتصنيع العصائر والأيس كريم .
- يبلغ إجمالي حجم القطيع الحالي بالشركة 2659 رأس منهم نحو 1300 رأس بقر حلاب .
- حجم إنتاج الشركة اليومي يبلغ حوالي 15.5 طن / يوميا من الألبان الطازجة والمصنعة .
- الشركة لديها توجهات بزيادة الاستثمارات في مجال الألبان من خلال زيادة الإنتاج إلى 100 طن / يوم (خلال 4 سنوات) حسب تقرير تقدمت به الشركة.
- زيادة عدد القطيع إلى حوالي 7 آلاف بقرة حلابية .
- إجمالي الاستثمارات المطلوبة حوالي 250 مليون ريال
- وإمكانية إدخال مستثمرين استراتيجيين جدد بالشركة مثل شركة ودام أو حصاد الغذائية لضمان تنفيذ التوسعة المطلوبة .

جدول (10-6): نسب الاكتفاء الذاتي المتوقعة للألبان ومنتجاتها

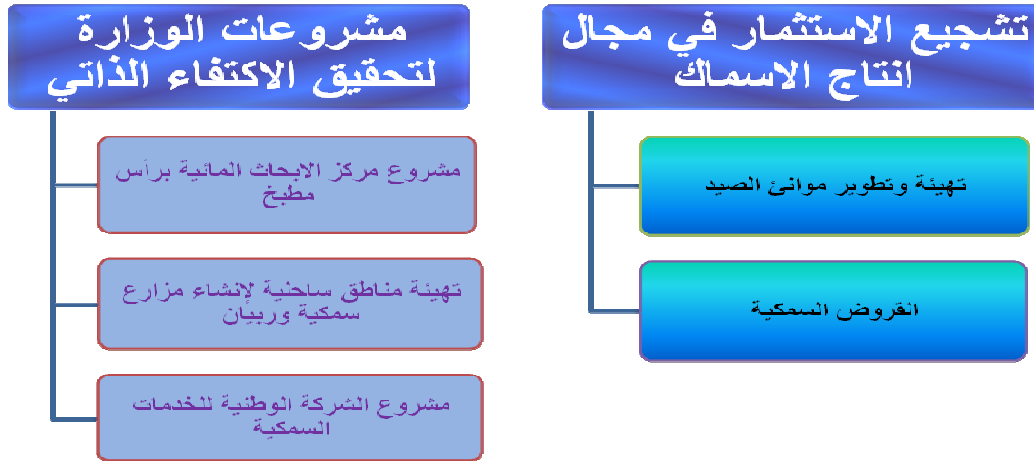
البيان	القيمة (طن)
الإنتاج الحالي من الألبان ومنتجاتها	39551
الزيادة في الإنتاج نتيجة توسعات مزرعة روضة راشد	6570
الزيادة في الإنتاج نتيجة التوسيع المقترح لنشاط شركة غدير	31000
إجمالي الإنتاج المتوقع	77121
نسبة الاكتفاء الذاتي المتوقعة	47.4 %
نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية	24.6 %

ثالثا : القطاع السمكي :

جدول : جدول (11.6): الوضع الراهن لقطاع الثروة السمكية

البيان	القيمة
إجمالي عدد السفن المرخصة (العاملة)	499
إجمالي عدد الصيادين	3573
الإنتاج المحلي (طن)	12982
الواردات (طن)	4139
الصادرات (طن)	1845
المتاح للاستهلاك (طن)	15276
نسبة الاكتفاء الذاتي	٪ 85

خطط القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي من الاسماك



تشجيع الاستثمار في مجال إنتاج الأسماك :

تطوير وتهيئة موانئ الصيد:

- تمت توسعة ميناء الصيد بالشمال وتطويره وتهيئته وتوفير العديد من الخدمات للصيادين وسفن وقوارب الصيد من محطة للتزود بالوقود ومخازن لأدوات الصيد ومناطق مزللة لإصلاح وتركيب أدوات الصيد ومقر للصيادين وكافتيريا وغيرها من الخدمات الأخرى.
- مشروع لتوسعة وتطوير ميناء الصيد بالوكرة وإعادة تهيئة هذا الميناء الذي يعاني من تكديس سفن وقوارب الصيد فيه التي يبلغ عددها أضعاف طاقة استيعاب هذا الميناء.
- مشروع لتوسعة وتطوير ميناء الصيد بالخور وتوفير بعض الخدمات التي لا يزال يفتقد إليها هذا الميناء .

القروض السمكية :

- تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون مع بنك قطر للتنمية وذلك لتقديم قروض ميسرة بفائدة 1 % بهدف تشجيع الصيادين ملاك سفن الصيد ومساعدتهم على التكاليف الخاصة بأعمال التجديد والصيانة للسفن والمحركات واقتناء عدة الصيد .
- وتبلغ قيمة القرض 250 ألف ريال كحد أقصى لكل سفينة تخصص لاستبدال محركات سفن الصيد وصيانتها .

2012	2011	القروض الميسرة من بنك التنمية
1.3	2.9	إجمالي قيمة القروض (مليون ريال)
11	19	عدد السفن المستفيدة

مشاريع الوزارة لتحقيق الاكتفاء الذاتي :

1- مشروع مركز أبحاث الأحياء المائية برأس مطبخ

- المساحة المخصصة للمشروع: 110 ألف متر مربع .
- الموازنة التقديرية لتنفيذ المشروع: حوالي 230 مليون ريال.
- المرحلة الحالية في التنفيذ: الإنشاءات والتجهيز (تبدأ في يناير 2014م) .
- الجهة المستخدمة للمشروع: إدارة الثروة السمكية وجامعة قطر .
- الجهة المشرفة على تنفيذ المشروع: هيئة الأشغال العامة .
- فترة إنجاز المشروع: 18 شهرا .

أهداف المشروع :

- دراسة تقنيات وطرق استزراع أنواع الأحياء البحرية المحلية ذات الجدوى الاقتصادية الأكثر ملاءمة للاستزراع .
- المساهمة في زيادة الإنتاج السمكي وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع مصادر الثروة السمكية.
- المساهمة في حماية المخزون السمكي وذلك من خلال إطلاق كميات من صغار الأسماك في البحر .
- المساهمة في رعاية و حماية و تكاثر بعض الأحياء البحرية المهددة بالانقراض مثل السلاحف البحرية .
- إنشاء مركز متخصص في الدراسات والأبحاث التطبيقية والميدانية للقيام بالتجارب التطبيقية الخاصة بالعلوم البحرية

أنواع الأحياء المائية المستهدفة للاستزراع :

- أسماك الصافي العربي, Rabbit fish, *Siganus canaliculatus*,
- أسماك الصافي الصيني, Rabbit fish, *Siganus javus*,
- أسماك الشع, Yellow-finned seabream, *Acanthopagrus latus*,
- أسماك الصبيطي, Black porgy seabream, *Acanthopagrus cuvieri*,

- أسماك الربيب, Golden trevally, Gnathanodon speciosus
- أسماك البياح, Diamond mullet, Liza spp.
- أسماك الهامور, Orange-spotted Grouper, Epinephelus tauvina
- الربيان المحلي, Green tiger shrimp, Penaeus semisulcatus

المخطط العام للمشروع:



مساهمة المركز في زيادة الإنتاج السمكي وتحقيق الأمن الغذائي :

تحتاج مشاريع الاستزراع السمكي متوسطة الحجم في بدايتها إلى مفرخات أسماك توفر لها الزريعة (صغار الأسماك) التي تحتاجها في إنتاجها الذي يقتصر على مرحلة التسمين ، وبذلك يكون مركز رأس مطبخ من المشاريع المشجعة والداعمة للاستثمار وتطوير التقنيات في مجال الاستزراع السمكي في دولة قطر .

كميات صغار الأسماك والربيان التي يوفرها المركز سنويا :

- 1.5 مليون من صغار الأسماك (حجم 10 جرامات).
- 1.6 مليون من صغار الربيان (حجم 2 جرام).

عدد مزارع الأسماك والربيان الخاصة التي يمكن إنشاؤها بالاعتماد على إنتاج المركز من الزريعة :

- 3 مزارع أسماك.
- مزرعة ربيان واحدة.
- مشاريع مزارع الأسماك الممكنة المعتمدة على مركز رأس مطبخ.

الطاقة الإنتاجية السنوية	المساحة التقديرية المطلوبة	التكلفة التقديرية للإشاعات	التكلفة التشغيلية التقديرية
400 طن	30 هكتار	30 مليون ريال	7 مليون ريال
120 طن	10 هكتار	15 مليون ريال	8 مليون ريال
100 طن	10 هكتار	12 مليون ريال	3 مليون ريال
30 طن	10 هكتار	8 مليون ريال	700 ألف ريال

مزرعة سمك الهامور :
مزرعة أسماك الصببلي :
مزرعة أسماك الشعير :
مزرعة ربيان :

إجمالي الإنتاج السنوي للبحر الأحمر سمك السلمون : 200 طن سنويا .
إجمالي الإنتاج لمزارع الأسماك والربيان المعتمدة على المتكروك : 650 طن سنويا (المرحلة الأولى) .
إجمالي المساحة المسطحة المطلوبة لإقامة هذه المزارع : 60 هكتار

جدول (12.6): مساهمة مركز الأبحاث المائية في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي

البيان	الكمية (طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي
إجمالي الإنتاج المحلي الحالي لعام 2011م	12982	85 %
الإنتاج الحالي / الإنتاج المتوقع من مزرعة أسماك الهامور	1292/400	31 %
الإنتاج الحالي / المتوقع من مزرعة أسماك الصببلي	120/NA	-
الإنتاج الحالي / المتوقع من مزرعة أسماك الشعير	8.5/100	1176 %
الاستهلاك الحالي / الإنتاج المتوقع من مزرعة الربيان	514.8/30	6 %
الإنتاج السمكي الحالي / إجمالي الإنتاج المتوقع من مزارع الأسماك والربيان المعتمدة على الزريعة المنتجة في المركز	12982/650	89 %

مشروعات إستراتيجية لاستزراع الأسماك والربيان لدعم الأمن الغذائي

- مزرعة أسماك بحرية متكاملة:
 - طاقة إنتاج السنوي : 500 طن قابلة للتوسع مستقبلا لتصل إلى 1000 طن .
 - مساحة الأرض المطلوبة: 50 هكتارا على ساحل البحر- التربة رملية .
 - التكلفة التقديرية للإنشاءات: 80 مليون ريال. - التكلفة التشغيلية: 8 ملايين ريال
- مزرعة لأسماك المياه العذبة (أسماك البلطي):
 - طاقة إنتاج السنوي : 100 طن قابلة للتوسع مستقبلا لتصل إلى 200 طن .
 - مساحة الأرض المطلوبة: 10 هكتارا في الداخل بعيدة عن البحر- (المزارع النباتية).
 - التكلفة التقديرية للإنشاءات: 9 ملايين ريال. - التكلفة التشغيلية: 1.1 مليون ريال.
- مزرعة ربيان متكاملة:
 - طاقة الإنتاج السنوي : 750 طن .
 - مساحة الأرض المطلوبة: 150 هكتار على ساحل البحر- التربة طينية (سبخة) .

- التكلفة التقديرية للإنشاءات : 75 مليون ريال. - التكلفة التشغيلية: 18 مليون ريال .
جدول (13-6): نسبة الاكتفاء الذاتي المتوقعة لمشروع رأس مطبخ مع المشروعات الإستراتيجية لاستزراع الأسماك والربيان.

البيان	الكمية (طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي
إجمالي الإنتاج المحلي الحالي لعام 2011م	12982	85 %
الإنتاج السمكي المتوقع من مشاريع الاستزراع السمكي الإستراتيجية شامل مشروع رأس مطبخ	1250	93.2 %
الاستهلاك الحالي / الإنتاج المتوقع من مشاريع استزراع الربيان الإستراتيجية	514.5/750	146 %
إجمالي الإنتاج المتوقع من مشاريع الاستزراع	2000	98 %
إجمالي المساحات المطلوبة للمشاريع (تحتج للموافقات النهائية من الجهات العليا)	110 هكتار للأسماك 150 هكتار للربيان 10 هكتارا للأسماك المياه العذبة	

مشروعات الوزارة لتحقيق الاكتفاء الذاتي :

تهيئة مناطق ساحلية لإنشاء مزارع سمكية وربيان:

- توجد موافقة خطية مبدئية من قبل الجهات المعنية بالدولة (وزارة البلدية والتخطيط العمراني) بتخصيص موقع في شمال دولة قطر (منطقة العريش) بمساحة إجمالية قدرها 300 هكتار ، بكتاب رقم 210 / 2 / 38054 بتاريخ 23 / 5 / 2007.
- تم توجيه كتاب لوزارة البيئة من قبل وزارة البلدية والتخطيط العمراني رقم 2 / 4376 / 2012 بتاريخ 19 / 4 / 2012 يفيد بضرورة أخذ موافقة الجهات العليا بالدولة في حال رغبة وزارة البيئة في تخصيص موقع العريش بصورة نهائية .
- ملاحظة هامة : في حال تخصيص المساحة المخصصة في منطقة العريش لمشاريع الاستزراع السمكي (300 هكتار) ، فإن المساحة تكفي لتنفيذ جميع المشاريع المقترحة والتي تشمل مشاريع الاستزراع السمكي للأسماك والربيان المعتمدة على مركز رأس مطبخ ، بالإضافة إلى مشاريع استزراع الأسماك والربيان الإستراتيجية بالدولة.
- بالنسبة لمزارع الأسماك بالمياه العذبة (10 هكتارا) يمكن تنفيذها من ضمن المساحات غير المستغلة في مزارع البحوث الخاصة بالوزارة .

مشروع الشركة الوطنية للخدمات السمكية:

التعريف بالمشروع:

- اسم المشروع : الشركة الوطنية للخدمات السمكية.
- نوع الشركة: شركة وطنية مساهمة .

أهداف المشروع:

- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الأغذية السمكية وزيادة الإنتاج السمكي وتنويع مصادره.
- تطوير الخدمات الخاصة بصيانة و إصلاح المحركات وسفن الصيد في موانئ الصيد الرئيسية بدولة قطر.
- تطوير الصناعات السمكية بدولة قطر، والمحافظة على استقرار أسعار الأسماك من خلال تحويل الفائض الموسمي من بعض أنواع الأسماك التي لا يوجد لها رواج كبير إلى منتجات سمكية مصنعة وتقليل الوارد من هذه المنتجات.
- تطوير قطاع الاستزراع السمكي بدولة قطر وتغطية احتياجات السوق الداخلية المتزايدة من الأسماك والمنتجات السمكية الأخرى غير المتوفرة بكميات كبيرة في السوق الداخلية .
- المساهمة في زيادة الإنتاج السمكي المحلي من المصايد السمكية في أعالي البحار.

مجالات وأنشطة مشروع الشركة الوطنية للخدمات السمكية :

تشمل أنشطة الشركة المقترحة عدة مجالات على أن يتم تنفيذها على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : تشمل ما يلي:

■ خدمات قطاع الصيد البحري:

- إنشاء وإدارة ورش لإصلاح وصيانة سفن الصيد في موانئ الصيد الرئيسية.
- إنشاء وإدارة ورش لصناعة أدوات الصيد مثل شباك السلك (قراقير الصيد).
- إنشاء معامل للثلج المبشور في جميع موانئ الصيد بالدولة ومعمل للثلج في السوق المركزي.
- تجهيز ونقل أسماك الصيادين من موانئ الصيد إلى السوق المركزي .
- تأجير مخازن للصيادين .
- تخصيص سكن للعمال في قطاع الصيد الحرفي .

■ تسويق الأسماك :

- تسويق الأسماك بالجملة والمفرق .
 - الدلالة على الأسماك في السوق المركزي .
 - توريد وتصدير الأسماك .
- المرحلة الثانية (بعد ثلاث سنوات من تأسيس الشركة) : تشمل ما يلي:

■ الصناعات التحويلية السمكية:

- الحفظ والتبريد وتجميد الأسماك.
- تقطيع وتصنيع شرائح الأسماك المجمدة.
- تمليح وتجفيف الأسماك.
- تعليب الأسماك المصنعة.

■ الاستزراع السمكي :

- إنشاء مزرعة أسماك بحرية متكاملة (مزودة بمفرخ أسماك) طاقة إنتاجها السنوي 500 طن.
- إنشاء مزرعة ربيان بحري متكاملة (مزودة بمفرخ أسماك) طاقة إنتاجها السنوي 1000 طن تغطي جميع احتياجات السوق الداخلي من الربيان.
- إنشاء مزرعة أسماك بحرية في الأقفاس العائمة في البحر طاقة إنتاجها السنوي 100 طن.
- إنشاء مزرعة أسماك مياه عذبة (أسماك البلطي) (مزودة بمفرخ أسماك) طاقة إنتاجها السنوي 100 طن.

المرحلة الثالثة (بعد خمس سنوات من تأسيس الشركة) : تشمل ما يلي:

■ الصيد في أعالي البحار

الاستثمار في صيد الأسماك في المياه الإقليمية لدول أخرى صديقة وذلك لتعزيز الإنتاج السمكي بدولة قطر من مصادر أخرى غير المصايد السمكية للمياه الإقليمية للدولة، ويتم تنفيذ هذا المشروع من خلال الشركات الفرعية التابعة للشركة التي تعمل خارج دولة قطر بالاشتراك مع شركات أخرى دولية أو إقليمية متخصصة في هذا المجال.

جدول (6 - 14): ملخص خطط القطاع الزراعي بوزارة البيئة لتحقيق الأمن الغذائي

البيان	نسبة الاكتفاء الذاتي الحالية	نسبة الاكتفاء الذاتي المتوقعة	التكاليف المالية (مليون ريال)		
			الاستثمارات الخاصة	الدعم الحكومي	
القطاع النباتي	خضروات	13 %	61 %	1325	325
	تمور	77 %	84 %	-	-
القطاع الحيواني	دواجن وبيض	6 %	50 %	300	-
	لحوم حمراء	6 %	65 %	2500	-
	الألبان ومنتجاتها	24 %	47 %	250	-
القطاع السمكي	الأسماك البحرية	85 %	98 %	270	-
الإجمالي			4645	325	4970

6- جمهورية مصر العربية- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي :

يمثل قطاع الزراعة أهمية كبيرة في المقتصد الزراعي المصري ، فهو يساهم بحوالي 16% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويستوعب حوالي 28% من القوى العاملة . ويقطن في الريف نحو 55% من السكان، بالإضافة إلى مساهمته في قطاع الصناعة وفي قطاعات يوفر المواد الخام ، وبخاصة مجالات الصناعات النسيجية والزيوت النباتية والسكر كما يساهم القطاع الزراعي بنحو 13% من قيمة الصادرات الكلية، في حين تمثل قيمة وارداته نحو 23% من قيمة الواردات الكلية. وتتراوح نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ما بين 30% و 40%. كما يحقق الناتج الزراعي معدلات نمو 3% سنويا

1- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.

ساهمت مصر في هذا البرنامج بتنفيذ (7) مشاريع في مجالات دعم الري الحقلي وتحسين الممارسات الزراعية، تحديث وتطوير الري الحقلي، زيادة الإنتاجية في إطار الحملة القومية للمحاصيل، وتطوير أصناف تتحمل الجفاف والأمراض وتطوير الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الحيواني والخدمات البيطرية، إنتاج الأعلاف الحيوانية باستخدام المخلفات الزراعية، بلغت تكلفة إنتاج (4) مشاريع نحو 721.75 مليون دولار أمريكي

وتم توفير قاعدة معلومات، ومشروعات إعادة تدوير المخلفات الزراعية، وإنتاج تقاوي الهجين من دوار الشمس الزيتي وفول الصويا.

ومن النتائج المحققة من تنفيذ هذه المشروعات:

زيادة إنتاجية الفدان بنحو 20%، وتوفير كمية مياه الري بنسبة من 10-20%، إضافة مساحة زراعية تقدر بنحو 150 ألف فدان تروى بالمياه الجوفية، إنتاج 250 ألف طن من الغذاء وتوفير فرص عمل حقيقية لنحو 300 ألف عامل.

2- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة:

تنفيذ مشروعين على المستوى القومي هما مشروع توشكي، مشروع شرق العوينات ومن ضمن مكونات المشروعين: أنشطة إنتاجية زراعية تتيح ميزة تنافسية للصادرات، أنشطة إنتاجية لصناعات غذائية ، كما تتضمن حفر الآبار وشبكات الري والطرق، بتكلفة تقدر بنحو 1.9 مليار دولار.

الإنتاج المتوقع لهذه المشروعات 850 ألف طن من الغذاء، وتوفير نحو نصف مليون فرصة عمل. وتم زراعة نحو 54 ألف فدان.

3- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية:

في هذا البرنامج تم تنفيذ (4) مشاريع هي مشروع وادي فارغ، المشروع الزراعي العربي بإقامة مشروعات استثمارية على 250 ألف فدان في ولاية وادي النيل لإنتاج محاصيل الحبوب الزيتية والسكرية، وحدات تسمين حيواني بالسودان.

إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتضمن أيضا مجالات تطوير المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية ، ورفع الكفاءة الفنية لتدوير المخلفات الزراعية، تطوير مجمع صناعي غذائي بالفيوم، إنشاء مجمعات زراعية عمرانية جديدة، ستعزز القدرة التسويقية لصغار المنتجين. بتكلفة تقدر بنحو 110.5 مليون دولار أمريكي.

الإنتاج المتوقع 150 ألف طن. توفير عدد 120 ألف فرصة عمل حقيقية.

4- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية :

- تم تنفيذ نحو (8) مشروعات في مجالات:
- إنشاء مناطق اقتصادية عربية خاصة المنطقة المشتركة بين مصر والسودان .
- تطوير الري الحقلي.
- تطوير الإنتاج السمكي.
- الاستثمار الزراعي في دول حوض النيل.
- استنباط أصناف عالية الإنتاجية خالية من الإصابة بالآفات الفطرية والحشرية.
- تطوير المخزون الإستراتيجي للسلع الغذائية.
- إنتاج التقاوي عالية مستوى الإنتاجية الخالية من الإصابة بالآفات.
- التكامل الزراعي وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية.

النتائج المتحققة أو المتوقعة من هذه المشروعات:

- تطوير المواصفات القياسية للسلع التصديرية من حيث الجودة والغذاء الأمن.
- إضافة نحو 180 ألف هكتار من الأراضي المستزرعة حديثا بالري بالرش والتنقيط.
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك.
- زيادة القدرة التخزينية التي تصل إلى 15 مليون طن من الحبوب ، وبصفة خاصة القمح.
- إنتاج 40 ألف طن من التقاوي عالية الإنتاجية.
- تحقيق الاستقرار السعري.

5- البرنامج الخامس : البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية:

- في هذا البرنامج تم تنفيذ (4) مشاريع في مجالات تحليل السياسات في التفاوض والتحكيم، تطوير التعليم الفني الزراعي، نقل التكنولوجيا، كفاءة استخدام الموارد المائية على المستوى الحقلي.
- ومن أهم مكونات هذا البرنامج.
- تحليل السياسات الزراعية والتجارة.
- تطوير سياسة التعليم الفني الزراعي وتطوير المناهج .
- نقل التقنيات الحديثة في مجال الإنتاج النباتي والحيواني .
- تطوير استخدام المياه على مستوى المزرعة والمساقى
- والنتائج المتحققة أو المتوقعة :
- تدريب وتأهيل الكوادر في مجال تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم .
- تلبية احتياجات سوق العمل والتدريب التحويلي لفائض قوة العمل .
- نقل وتطوير التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي .
- زيادة كفاءة مراكز التدريب .
- تطبيق التقنيات والإرشادات الملائمة للإصلاح المؤسسي.

6- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف:

- تم تنفيذ (4) مشاريع في مجالات الأمن الغذائي في مصر، والمرأة المعيلة، وتشغيل مجمع زراعي متكامل، تطوير الخدمات الزراعية، بتكلفة تقدر بنحو (8) مليارات دولار أمريكي.

- ومن مكونات هذه المشروعات.
- سياسات الأمان الاجتماعي متضمنا سياسات الدعم وصناديق التضامن.
 - مشروعات إنتاجية صغيرة معتمدة على خامات البيئية المحلية.
 - معدات فرز وتدريب وتعبئة.
 - منافذ بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي .
 - صناديق موازنة الأسعار الزراعية .
 - الزراعة التعاقدية.
- والنتائج المتحققة أو المتوقعة :**
- تحسين مستوى المعيشة للفئات المهمشة في الريف
 - مساهمة المرأة الريفية في التنمية الزراعية
 - الحد من معدل البطالة وخلق فرص عمل حقيقية .
 - الحد من الممارسات الاحتكارية لأسعار السلع الزراعية .
- 7- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية:**
- تم تنفيذ (5) مشروعات بتكلفة تقدر بنحو 400 مليون دولار أمريكي للمشروع الواحد . في المجالات التالية:
1. صيانة الموارد البيئية الطبيعية بواحة الفرافرة.
 2. حماية البيئة والتنوع الحيوي.
 3. بنوك الجينات الوراثية.
 4. إدارة مجمعات المياه وتناوب المحاصيل ونظم الري.
 5. تطوير المحميات الطبيعية والغابية.
 6. ومن أهم مكونات هذه المشروعات:
 7. صيانة الموارد البيئية الطبيعية.
 8. حماية البيئة والتنوع الحيوي.
 9. تطوير الخدمات الزراعية في مجال الأصول الوراثية.
 10. التكامل المؤسسي في إدارة المياه.
 11. تنظيم إدارة المحميات الطبيعية.
 12. ومن النتائج المتحققة أو المتوقعة لهذه المشروعات:
 13. التوسع في المساحة المنزرعة بنحو 280 ألف فدان تروى بمياه جوفية.
 14. اتخاذ الإجراءات الاحتياطية لمواجهة مهددات البيئة الزراعية.
 15. بناء القواعد الخاصة بالأصول الوراثية.
 16. الإصلاح المؤسسي لقطاع الموارد المائية.
 17. تحسين إنتاجية صغار المنتجين.
 18. تطوير المشروعات القائمة وزيادة كفاءتها.

7- جمهورية السودان - وزارة الزراعة والغابات :

رؤية القطاع الزراعي :

نهضة وطنية اقتصادية اجتماعية شاملة قائمة علي قطاع زراعي ديناميكي قادر على النمو السريع المستدام ومؤسس نسيجة على محاباة الشرائح الضعيفة.

الرسالة :

تحويل القطاع الزراعي من قطاع يغلب عليه الطابع الإعاشي التقليدي ويتسم بتدني الفعالية الاقتصادية إلى قطاع تحركه آليات اقتصاد السوق ويحابي الفقراء وذي إنتاجية متنامية وجودة عالية ومساهم بغالب الناتج المحلي والصادر بإدارة مستدامة للموارد وذلك من خلال العوامل المفتاحية الآتية :

1. تهيئة البيئة المواتية للإنتاج الزراعي وتطوره وذلك بانتهاج السياسات الكلية والقطاعية المنظمة والمشجعة للنهوض بالإمكانات الزراعية.
2. رفع قدرات المنتجين وهيكلية مؤسساتهم لإحداث التحول النوعي للمنتجين ورفع كفاءتهم الإنتاجية، وإصدار التشريعات والإصلاح المؤسسي بما ذلك تحديث نظم الإدارة الزراعية وفق التجارب العالمية الناجحة.
3. معالجة القضايا المتعلقة بالأراضي الزراعية.
4. ترقية الخدمات المساندة خاصة تطوير البحث العلمي وتعزيز قدرات أجهزة نقل التقانة والإرشاد.
5. تطوير وتحديث النظم الزراعية التي ترفع كفاءة الإنتاج الزراعي.
6. حماية وتنمية الموارد الطبيعية بتطوير الغابات والمراعي واستعادة الغطاء النباتي وتنمية وتطوير حزام الصمغ العربي.
7. تأسيس قدرات ذاتية للقطاع لتصنيع مدخلات الإنتاج وتوفير المنتجات للصناعات التحويلية الوطنية .
8. سن القوانين والتشريعات وتنفيذ الإجراءات التي تضمن السلامة الصحية للأغذية وإحكام الرقابة على المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية المصنعة محليا أو المستوردة.
9. عقد شراكات إستراتيجية تستهدف الإنتاج ذو الأحجام الكبيرة والتي تستخدم اقتصاد السعة والتقانات الحديثة والتمويل الكبير يمكن من اختراق السوق العالمية ويولي أهداف الإستراتيجية.

أهداف إستراتيجية القطاع الزراعي :

1. تنمية الصادرات الزراعية والحيوانية بما يدرأ مخاطر انهيار الاقتصاد الكلي من جراء الاختلال عن الاعتماد المتنامي على عائدات البترول.
2. زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج والتصنيع.
3. تحقيق الأمن الغذائي.
4. تخفيف حدة الفقر بنسبة 50% بنهاية 2015م وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل .
5. تحقيق التنمية المتوازنة لكافة مناطق البلاد تشجيعا للاستقرار في الريف.
6. تنمية وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها وتجدد عطائها.

تقييم البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي (2012- 2014) :

إن التقييم النهائي لنتائج البرنامج الثلاثي 2012- 2014 تم في ضوء النتائج الفعلية لمؤشرات الاقتصاد الكلي التي تحققت للعام الثالث والأخير للبرنامج في ديسمبر 2014م نتيجة لتنفيذ حزمتهن إصلاحيتين في يونيو 2012 وسبتمبر 2013م والتي ظهرت أرقامها خلال الربع الأول من العام الحالي

2015م، فيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي وأرقام الإنتاج الزراعي والصناعي ومؤشرات معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف تبشر بنجاح مقدر للبرنامج الثلاثي 2012 – 2014م.

إن من أبرز النتائج الايجابية للبرنامج الثلاثي خلال العامين الأولين 2012 – 2013م ما يلي:

- خلافا لما كان متوقعا أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 11% (نمو الناتج المحلي الإجمالي -11%)، حققت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي نموا موجبا في العام الأول الذي شهد خروج موارد النفط في عام 2012 حيث بلغ 1.4% وفي حال استبعدنا معدل النمو السالب في إنتاج البترول نجد أن الناتج المحلي الإجمالي (غير البترولي) بلغ نحو 4.9% في العام 2012م أما العام الثاني 2013م فقد سجل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نموا موجبا بنسبة 4.4%، أما العام الأخير 2014م فإن كل المؤشرات بما في ذلك موسم الأمطار الجيد والاستعدادات الجيدة للموسمين الصيفي والشتوي أدت إلى معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2014م بلغ 5% وهذه الأرقام تدل على تعافي الاقتصاد من الآثار السالبة المباشرة لصدمة خروج موارد النفط بعد الانفصال بدرجة كبيرة كما تؤكد على قدرة الاقتصاد السوداني على التكيف مع الصدمات الخارجية في وقت وجيز إذا اتخذت السياسات والإجراءات المناسبة.
- من النتائج الإيجابية الهامة للبرنامج الثلاثي :
- القمح: لم يحقق إنتاج القمح في العامين الأولين للبرنامج الأهداف المرجوة إلا أن السياسات والإجراءات الإضافية التي تم إتخاذها لإنتاج القمح في العام الأخير للبرنامج بما في ذلك إعلان السعر المجزي لجوال القمح للمنتج أدت إلى إنتاج ما يقارب الـ 850 ألف طن الأمر الذي ساعد على خفض فاتورة استيراد القمح.
- القطن: جاء إنتاج القطن محدودا للغاية خلال العامين الأولين للبرنامج ولم يحقق الأهداف المرجوة منه إلا أن الاختراق الكبير الذي حدث في متوسط إنتاجية الفدان للقطن بمشروع الجزيرة نتيجة لاستخدام البذور المحورة وراثيا لأول مرة والذي بلغ نحو 13 قنطارا في المتوسط للفدان يعتبر إنجازا تاريخيا في إنتاجية الفدان من القطن وبلا شك فإن هذه النتيجة الإيجابية سيكون لها ما بعدها من تطورات في زيادة إنتاجية القطن في القطاعين المروي والمطري.
- الصمغ العربي: زادت حصيلة صادرات الصمغ العربي من 67 مليون دولار في العام 2012 إلى حوالي 135 مليون دولار في العام 2013 وبلغت الحصيلة بنهاية العام 2014م 150 مليون دولار.
- الثروة الحيوانية: سجلت الثروة الحيوانية زيادات ملموسة في الإنتاج والتصدير خلال العامين الأولين حيث زادت حصيلة صادرات الثروة الحيوانية من 466 مليون دولار إلى 658.4 مليون دولار للأعوام 2012 و 2013 على التوالي وبلغت بنهاية العام 2014 إلى ما يقارب الـ 1.0 مليار دولار.
- الحبوب الزيتية: حقق إنتاج الحبوب الزيتية وزيوت الطعام أهداف البرنامج للعام الأول 2012 إلا أنه تراجع في العام الثاني 2013 بسبب شح الأمطار للموسم الزراعي والذي أثر سلبا على إنتاج الحبوب الزيتية - أما العام الأخير 2014م حقق البرنامج أهدافه في مجال إحلال واردات زيوت الطعام حيث انخفضت فاتورة الاستيراد من 154 مليون دولار في العام 2012 إلى 87.0 مليون دولار في العام 2014.

- إنتاج السكر: تعثر خلال العامين الأولين بسبب انخفاض إنتاج سكر كنانة وتأخير تشغيل مصنع سكر النيل الأبيض غير أن إنتاج السكر حقق في العام الأخير للبرنامج 2014م زيادة ملموسة بسبب زيادة إنتاج السكر بشركة سكر كنانة بنحو 50 ألف طن بعد دخول الامتداد

الجديد لمزرعة قصب السكر وكذلك زيادة الإنتاج في سكر النيل الأبيض وشركة السكر السودانية بما يحقق أكثر من 80% من هدف البرنامج.

• في مجال تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي – الذي شكل الهدف الرئيسي للبرنامج - فإن الأرقام تشير إلى أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ممتثلة في معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف تتجه نحو الاستقرار حيث بدأت معدلات التضخم في الانخفاض بصورة ملحوظة في الربع الأخير من العام الثالث للبرنامج علما بأنه كان من المتوقع أن يصل معدل التضخم بدون تطبيق البرنامج إلى 67% في العام 2012 وإلى 123.2% في العام 2013. لقد شهد معدل التضخم انخفاضا في سبتمبر حيث وصل إلى معدل 39% مع توقع توالي الانخفاض في نهاية العام كما تشير الأرقام إلى أن الفجوة بين السعر الموازي والسعر الرسمي قد انخفضت من نحو 100% في بداية تنفيذ البرنامج إلى نحو 33% في نهاية سبتمبر 2014م كما شهدت الفترة الأخيرة استقرارا ملحوظا في سعر الصرف ويتوقع أن يستمر هذا الاستقرار جراء الاستمرار في تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي وصولا لهدف البرنامج المتمثل في المحافظة على سعر صرف مستقر تحدده عوامل العرض والطلب على النقد الأجنبي وفي سوق واحد بدلا عن الأسواق المتعددة.

• من الانجازات الهامة للبرنامج الثلاثي أنه نجح في استمرار تنفيذ مشروعات التنمية الكبرى وإكمال مشروع تعليية خزان الروصيصر واستمرار العمل في مشروع سدي أعالي عطبرة وستيت وايضا استمرار العمل في مجال شبكة الطرق القومية وقيام مصفاة الذهب بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات صندوق إعمار دارفور وصندوق إعمار الشرق، واستمرار الوفاء بسداد الديون الحرجة المرتبطة بتمويل مشروعات التنمية فضلا عن الوفاء بالتزامات النقد الأجنبي اللازمة للعمل الخارجي (وزارة الخارجية) وكذلك مستلزمات الدفاع والأمن والتي تحظى بالأسبقية الأولى حيث أن توفير الأمن القومي يمثل ضرورة لازمة ومتطلبا أساسيا لتحقيق نمو واستقرار الاقتصاد الوطني، واستمرار الصرف على التعليم والصحة ومياه الشرب في إطار تنفيذ الإستراتيجية المرحلية لخفض الفقر.

• أهتم البرنامج بمعالجة الآثار السالبة لسياسات الإصلاح الاقتصادي على أصحاب الدخل المحدودة والفئات الضعيفة في المجتمع حيث شملت حزم الإصلاح التي تم تنفيذها زيادات في الأجور والمرتبات والمعاشات ودعم نقديا مباشرا لأول مرة للأسر الفقيرة ، فضلا عن توسيع نشاط صندوق دعم الطلاب وزيادة موارد الزكاة وتطورا ملموسا في موارد وآليات التمويل الأصغر ، أما بقية شرائح القوى العاملة في الاقتصاد من أصحاب الأعمال والمهن الحرة والتي تشكل نحو 75% من القوة العاملة فقد استطاعوا أن يحافظوا على مستويات دخولهم باستمرار مع تغير معدلات التضخم.

• برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة في مجالات الزراعة والغابات :

- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية .
- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية .
- البرنامج الرئيسي لهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية .
- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد الطبيعية.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ملخص حول تنفيذ الدول العربية لبرامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005-2025):

1. الإنجازات على مستوى برامج الإستراتيجية خلال الفترة 2011 – 2014م:

1.1: البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية:

- بلغ عدد المشروعات والدراسات المنفذة والجاري تنفيذها في الدول العربية (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، وسلطنة عمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، واليمن) في إطار هذا البرنامج خلال الفترة 2011م - 2014م نحو (272) مشروعاً في مجالات استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية، تطوير تقانات موارد المياه، تهيئة الأحواض والسدود، تحسين إنتاجية المحاصيل وبخاصة الحبوب والبذور الزيتية، ونخيل التمر، وتطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية والتوسع في إنتاج الدواجن، وإنتاج البذور المحسنة، إلى جانب تطوير تصنيع الأسمدة العضوية، وتطوير منتجات الصيد السمكي. بلغت التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات نحو (2.05) مليار دولار، بالإضافة إلى مشروعات الخطة الاستثمارية في ليبيا التي تقدر تكلفتها بنحو (64) مليار دولار.
- وجود (9) مشروعات معدة للتنفيذ وبحاجة للتمويل يقدر بنحو (23.34) مليون دولار.

1.2 البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة:

- تم تنفيذ نحو (14) مشروعاً في إطار هذا البرنامج خلال الفترة (2011 - 2014م) في تسع دول عربية (تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، قطر، لبنان، مصر، اليمن) في مجالات تطوير التنمية الزراعية وفرص الاستثمار، إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، والمنتجات الحيوانية والسمكية، والتصنيع الغذائي، وذلك بتكلفة تفوق (1.961) مليار دولار، بالإضافة إلى وجود مشروعان معدين للتنفيذ وبحاجة للتمويل في لبنان .

1.3 البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية:

- تم تنفيذ نحو (27) مشروعاً في إطار هذا البرنامج خلال الفترة (2011 - 2014م) في تسع دول عربية (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، قطر، لبنان، مصر) في مجالات إنشاء مراكز للتعبئة والتخزين وإقامة أسواق وجمعيات تعاونية، تطوير المواصفات والمقاييس وتطوير المختبرات، تعزيز قدرات المزارعين التصديرية، زيادة القدرة التنافسية لزيت الزيتون ، وذلك بتكلفة تفوق (180.384) مليون دولار.

1.4 البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية:

- تم تنفيذ نحو (27) مشروعاً في إطار هذا البرنامج خلال الفترة (2011 - 2014م) في تسع دول عربية (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، قطر، لبنان، مصر) في مجالات إنشاء مراكز للتعبئة والتخزين وإقامة أسواق وجمعيات تعاونية، تطوير المواصفات والمقاييس وتطوير المختبرات، تعزيز قدرات المزارعين التصديرية، زيادة القدرة التنافسية لزيت الزيتون ، وذلك بتكلفة تفوق (180.384) مليون دولار.

1.5 البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في القطاع الزراعي والسمكي:

- تم تنفيذ نحو (87) مشروعاً في إطار هذا البرنامج خلال الفترة (2011 - 2014م) في عشر دول عربية (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، قطر، لبنان، مصر، اليمن) في مجالات بناء القدرات عن طريق الدورات التدريبية الداخلية والخارجية، تطوير نظام المتابعة والتقييم

للقطاع الزراعي، تطوير الإحصاءات الزراعية والتدريب في مجالات تصميم ورصد التجارب، ورفع كفاءة المرشدين، تطوير التعليم الفني الزراعي، نقل التكنولوجيا، كفاءة استخدام الموارد المائية على المستوى المحلي، وذلك بتكلفة تفوق (8.34) مليون دولار.

1.6 البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف :

• تم تنفيذ نحو (75) مشروعاً في إطار هذا البرنامج خلال الفترة (2011 - 2014م) في عشر دول عربية (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، قطر، لبنان، مصر، اليمن) في مجالات تخفيف معدلات الفقر في الريف وتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية، وتعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف وذلك من خلال فتح الطرق الريفية، وصيانة وتطوير مشاريع الري وتوصيل الكهرباء، وزيادة أعداد المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية في المناطق الريفية بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع تحسن من الدخل وتولد فرص عمل، وتوفير الخدمات المساندة ومرعاة إعطاء الريف مكانة متقدمة في التوزيع الجغرافي لمشاريع التنمية، وذلك بتكلفة تفوق (1.06) مليار دولار. ويوجد مشروع في الأردن معد للتنفيذ وبحاجة للتمويل.

1.7 البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية:

• بلغ عدد المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في إطار هذا البرنامج (79) مشروعاً ينفذ في (12) دولة هي (الأردن، وتونس، والجزائر، السعودية، والسودان، والعراق، وسلطنة عمان، فلسطين، وقطر، لبنان، ليبيا، مصر، واليمن)، مستهدفة استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية. وقد غطت تلك المشروعات مجالات التكيف مع التغير المناخي، إعادة هيكلة الري المزرعي، تقدير الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية، استخدام الطاقة الشمسية، استخدام الزراعة المائية في الإنتاج الزراعي، إنشاء وإعادة صيانة المحميات الرعوية حول منشآت الحصاد المائي، إدارة أراضي المراعي، حماية الثروة الحرجية، تقليل الغابات، إنشاء السدود، تعليية الخزانات، وإدخال نظم الري الحديثة، واستخدام المياه المعالجة، وتهيئة واستصلاح الأراضي بموازنة إجمالية لتلك المشروعات تجاوزت (548.04) مليون دولار ويتوقع أن تسهم في تنمية وتوفير نحو (15) مليار متر مكعب يمكن أن تستخدم في زيادة المساحات المزروعة .

• ويوجد (9) مشروعات في الأردن معدة للتنفيذ وبحاجة للتمويل.

2. نماذج من جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إطار مكونات برامج الإستراتيجية:

- في إطار هذا البرنامج نفذت المنظمة أو مستمرة في تنفيذ المشروعات والأنشطة التالية:
- المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة لمحاصيل الخضروات.
- المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة للتمور.
- القانون الاسترشادي للاستثمار الزراعي في الدول العربية.
- القانون الاسترشادي العربي الموحد للحجر البيطري.
- القانون الاسترشادي العربي للمصيد البحري.
- دراسة لتقييم التلوث بالمتبقيات الدوائية البيطرية للأغذية من منشأ حيواني ومخاطره على الصحة العامة.
- مشروع تعزيز التجارة البينية في قطاع الثروة الحيوانية والأعلاف بين مصر والسودان.

- مشروع تحديث وتطوير شبكة معلومات الأوبئة الحيوانية بالوطن العربي (المكتب العربي لصحة الحيوان).
- استكمال مشروع إنشاء سد وادي حمود بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- إنشاء بحيرات جبلية في جنوب سيناء - جمهورية مصر العربية.
- إصلاح الترعة الرئيسية في مشروع السليت الزراعي في السودان.
- مشروع تنمية موارد المياه في المناطق الصحراوية من موريتانيا.
- مشروع نشر تقانات زراعة الذرة الشامية المروية في مصر.
- مشروع النهوض بزراعة القمح في موريتانيا.
- مشروع نشر تقانات زراعة الأرز في مصر.
- مشروع بناء القدرات لتطوير الزراعة بدون تربة في نظام الزراعة المحمية.
- مشروع بناء القدرات في مجال الزراعة بالمحميات في فلسطين.
- المجلد الرابع والثلاثون للإحصاءات الزراعية العربية.
- المجلد الثامن للإحصاءات السمكية العربية.
- تقرير الأمن الغذائي لعام 2013 م .
- مشروع تعزيز القدرات في مجال استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.
- مشروع تطوير قرى الصيادين في اليمن.
- مشروع تطوير الصيد في المسطحات المائية الداخلية في السودان.
- مشروع الاستزراع السمكي على نهر الليطاني بالجنوب اللبناني.
- المشروع المتكامل للاستزراع السمكي والإنتاج الزراعي في الجزائر.
- مشروع تنمية المرأة الريفية في ولاية القضايف بالسودان.
- شبكة معلومات الأوبئة الحيوانية بالوطن العربي (شبكة معلومات المكتب العربي لصحة الحيوان).
- اللقاء التشاوري للخبراء العرب حول طرق قياس الوحدة الحيوانية وصولاً إلى وحدة حيوانية موحدة على مستوى الوطن العربي.
- مشروع استئصال ذبابة الدودة الحلزونية.
- مشروع بناء قدرات الحجر الزراعي.
- مشروع بناء القدرات في مجال الدراسات والتخطيط الزراعي .
- مشروع المساهمة في برنامج التجديد الاقتصادي الفلاحي والريفي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (المرحلة الثانية).
- مشروع تربية الجاموس في مصر.
- مشروع مدخلات الإنتاج الزراعي في دارفور.
- مشروع دعم نشاطات المرأة الريفية في مجال تربية نحل العسل (اليمن) .
- مشروع تنمية قدرات النساء الريفيات الناشطات في مجال زراعة الزيتون (الجزائر ومصر).
- مشروع مدارس المرأة الريفية في ولايات دارفور بجمهورية السودان.
- مشروع مدرسة المرأة الريفية في لبنان.

- مشروع البنوك العربية الإقليمية للموارد الوراثية النباتية في إقليم المغرب العربي و الإقليم الأوسط.
- مشروع الشبكة العربية للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة.
- مشروع إدارة المراعي في ولايات دارفور.
- البرنامج العربي للتدريب الزراعي والسمكي.
- الاستشارات الفنية.
- مشروع نشر تقانات تصنيع الألبان في الدول العربية (سوهاج - جمهورية مصر العربية).
- البرنامج العربي للزراعة المحمية . (طول كرم وجنين بدولة فلسطين).
- الملتقى العربي للاستثمار في قطاع الزيوت النباتية .
- اللقاء العربي حول بناء المخزون الاستراتيجي في الوطن العربي بالخرطوم .
- لقاء المناطق الاقتصادية الخاصة الزراعية .
- مشروع تطوير وتحديث أنظمة المعلومات الزراعية.
- مشروع شبكة المعلومات الزراعية العربية.
- مشروع المعلومات التسويقية في الوطن العربي.
- مشروع المكتبة الرقمية المركزية والمكتبات الرقمية الإقليمية .
- مشروع تربية الأحياء المائية.
- اللقاء الدوري لمسئولي وخبراء البحوث ونقل التقنية في مجال الثروة السمكية في تونس
- مشروع إنتاج الأعلاف وتحسين قيمتها الغذائية في بعض الدول العربية .
- مشروع المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة لمنتجات الألبان.
- ورشة العمل القومية حول إدارة الأفلاتوكسين المسبب لمرض العفن الأصفر في الفول السوداني بالخرطوم .
- اللقاء الدوري لمسئولي وخبراء البحوث ونقل التقنية في مجال الإنتاج الحيواني بالخرطوم - جمهورية السودان .
- الشبكة العربية الزراعية والسمكية للبحوث ونقل التقانة .
- مشروع بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الزراعية .
- المشروع الإقليمي لاستقصاء ورصد ومكافحة الأمراض الحيوانية .
- مشروع الدعم الفني للحجر الزراعي.
- مشروع الدعم الفني لبرنامج التجديد الاقتصادي الفلاحي والريفي في الجزائر (المرحلة الثالثة)، (توزيع عدد (53) ألف شتلة زيتون على عدد(15) من الولايات الجزائرية . كما تم تنفيذ عدد(14) دورة تدريبية في مجالات متعددة استفاد منها عدد (330) من الكوادر الزراعية الجزائرية) .
- مشروع الدعم الفني لتربية ورعاية الجاموس في المناطق الريفية في مصر.
- مشروع الدعم الفني لتطوير الزراعة في البيوت المحمية.
- مشروع تربية الأغنام بمنطقة دير علا المملكة الأردنية الهاشمية.
- مشروع بناء قدرات المرأة الريفية في ولاية القضارف.
- الاجتماع الدوري الثاني للمنسقين الوطنيين للشبكة العربية للموارد الوراثية النباتية لدول إقليمي المنطقة الوسطى والمغرب العربي والمملكة العربية السعودية ودولة قطر.

- مشروع الشبكة العربية للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة.
- الاجتماع الدوري الثاني لضباط الاتصال الوطنيين للشبكة العربية للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة .
- اللقاء القومي حول إدارة المراعي الطبيعية في الوطن العربي .

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مؤشرات قياس تنفيذ برامج الإستراتيجية:

- تهدف مؤشرات قياس الأداء المقترحة لإستراتيجيه التنمية الزراعية العربية المستدامة إلى المساعدة في تقييم مدى تنفيذ البرامج، ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف الإستراتيجية ومن ثم قياس أثر ذلك على التنمية الزراعية في الوطن العربي.
- تشتمل الإستراتيجية على (7) برامج رئيسية، وقد تم اقتراح مؤشرات قياس الأداء بناء على أهداف كل من البرامج السبعة.

مقترح مؤشرات قياس أداء الإستراتيجية :

مؤشرات قياس الأداء	أهداف البرنامج	البرنامج الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> • الأنشطة والمشروعات الخاصة بترشيد وتطوير استخدام المياه، وموازاتها. • كفاءة استخدام نظم الري • التراكيب المحصولية، وتحسين كفاء . 	ترشيد استخدام المياه.	1. البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.
<ul style="list-style-type: none"> • كميات المياه التي تم توفيرها من تقليل فواقد الري. • نسبة الفاقد من مياه الري. • نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستخدامها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية. 	ترشيد استخدام المياه.	
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة زيادة إنتاجية الوحدة الأرضية/المائية . • نسبة زيادة عدد الولادات والإنتاجية من الألبان • معدل استخدام الأسمدة، والميكنة، والبذور المحسنة. 	• زيادة الإنتاجية الزراعية	
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة تطور الأرياح . • تحسن الأحوال المعيشية والأوضاع التغذوية (تطور الاستهلاك، الانفاق الصحي) • معدل نمو قيمة الناتج الزراعي • نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي • نسبة زيادة متوسط إنتاجية العامل الزراعي 	خفض تكلفة الإنتاج، وتحسين دخول المزارعين .	
<ul style="list-style-type: none"> • أعداد شبكات المعلومات ، • أعداد قواعد المعلومات (العدد، الشمولية والتغطية) 	تحسين بنية المعلومات	

<ul style="list-style-type: none"> • أعداد شبكات المعلومات (العدد، الشمولية والتغطية) • الكوادر المؤهلة. 		
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الأراضي المستصلحة. • نسبة الأراضي المتصحرة. • نسبة الأراضي المغطاة بالغابات. • معدل قطع الغابات. • نسبة المحميات الطبيعية • نسبة الأجناس المهددة بالانقراض 	<p>المساهمة في الحفاظ على البيئة الزراعية .</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • أنشطة تشجيع الابتكار والتطوير في الحقل الزراعي والسمكي . • الموازنة المخصصة للبحث الزراعي والسمكي • وفرة العلماء والمختصين. • نسبة العمالة المعتمدة على المعرفة. • نسبة التمويل المخصص للبحث الزراعي والسمكي لقيمة الناتج المحلي الزراعي والسمكي. 	<p>زيادة القدرة على الابتكار والتطوير في الحقل الزراعي.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • تطورات قوانين الاستثمار. شركات الخدمات الزراعية، البنيات التحتية. - تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الاستثمار والقدرة الاستيعابية لقطاعات الزراعة • زيادة التكوين الرأسمالي في قطاعات الزراعة . 	<p>2. البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تطور نسبة الاستثمارات الزراعية والسمكية إلى الاستثمارات في القطاعات الأخرى. • تطور أعداد المشروعات الزراعية العربية المشتركة. • تطور القوة العاملة الزراعية. والتصنيع الزراعي. 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير المزيد من فرص العمل . • زيادة معدلات التصنيع الزراعي. • سياسات استثمارية عربية مشتركة . • مشروعات زراعية مشتركة • تطوير البنية الأساسية الداعمة للاستثمار . 	
<ul style="list-style-type: none"> • نظم المواصفات والمقاييس للمنتجات والزراعية (أعداد لمختبرات، المؤسسات، المواصفات) • تطور الصادرات • تطور حجم التجارة الزراعية. (الكميات، القيم , ونسبة التجارة الزراعية العربية البينية. • مدى توفر البنية التحتية اللازمة 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير المواصفات والمقاييس للمنتجات الزراعية • تطوير تسهيلات التجارة البينية الزراعية العربية. • متابعة ورصد المتغيرات الدولية والإقليمية. 	<p>3. البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية</p>

<ul style="list-style-type: none"> • تطور الأطر المؤسسية والكوادر العاملة في المجال 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز القدرات التسويقية لصغار المنتجين. 	
<ul style="list-style-type: none"> • التشريعات و السياسات الزراعية المشتركة في مجال مكافحة الأمراض والأوبئة، والاحتياطي الغذائي والتجارة 	<ul style="list-style-type: none"> • تحقيق الأهداف المتعلقة بزيادة القدرة على تنسيق السياسات الزراعية. 	<p>4. البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مؤسسات التمويل • مؤسسات التأمين • التعليم الجامعي • كليات ومعاهد التدريب المهني الزراعي وأعداد الخريجين. • تطور الأطر المؤسسية والفنية للإرشاد الزراعي المختص. • مدى كفاية الكوادر المهنية والفنية في قطاعات الزراعة والثروة السمكية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تنمية مهارات تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم الدولي. • تطوير التعليم الزراعي والتأهيل المهني. • تعزيز قدرات الإرشاد الزراعي المختص. • الإصلاح المؤسسي في الزراعة العربية . 	<p>5. البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني. • نسبة البطالة. • أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل. • النسبة المئوية للنساء مالكات الأراضي الزراعية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تخفيف حدة الفقر في الريف . • المساهمة في الحد من البطالة . • زيادة مساهمة المرأة الريفية في التنمية الزراعية . 	<p>6. البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف</p>
<ul style="list-style-type: none"> • معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر • تطور نسبة سكان الريف إلى سكان الحضر 	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين المستويات المعيشية للسكان بالريف . • الحد من الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية 	
<ul style="list-style-type: none"> • مدى التكامل والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة بإدارة الموارد البيئية الزراعية. • مكونات وإمكانات النظم المؤسسية لإدارة الموارد البيئية والزراعية. • معدل نمو إنتاج السلع الغذائية الرئيسة. 	<ul style="list-style-type: none"> • توفير الغذاء. • استدامة الموارد. • تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية. • الحفاظ على الموارد المائية والأرضية والأصول الوراثية. 	<p>7. البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية</p>



المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الخرطوم، جمهورية السودان، العمارات شارع 7
ص.ب: 474، الرمز البريدي 11111
هاتف: +249 183 472176/83، فاكس: +249 183 471202
Email: info@aoad.org website: http://www.aoad.org